ذاكرة لا تَهدَأ

(سيرة حياة)

البروفيسور وليد ناجي الحيالي

ذاكرة لا تهدأ: أسفار وليد الحيالي

بقلم: البروفيسور المهدي بالهادي

في كل جيل يبرز من يحترف الحضور في الغياب، من ينقش أثره في ذاكرة الشعوب لا بأثر السياسة أو المال، بل بعمق التجربة، وصدق الألم، ونُبل الفكر. ومن بين أولئك الكبار، يبرز البروفيسور وليد الحيالي، برحلة عمر يمكن اختزالها في عنوان واحد: "ذاكرة لا تهدأ".

ولم تكن حياته سيرة جامدة تُروى بترتيب زمني بارد، بل "أسفار"؛ نعم، أسفار كتلك التي كتبها المتصوفة والرحالة، مشبعة بالمكابدة، والانكسار، والبحث عن المعنى وسط رماد الخراب. أسفار الحيالي لا تُقرأ فقط، بل تُعاش – لأنها ليست فقط محطات جغرافية تنقل فيها من بغداد إلى دمشق، ومن براغ إلى موسكو، ومن طرابلس الغرب إلى كوبنهاغن، بل هي أيضاً مدارات روحية، عميقة، يتصارع فيها السؤال مع اليقين، والإنسان مع سلطات القمع، والعقل مع خرافات السُلطة.

تجربة وليد الحيالي هي في جوهرها نموذج لمثقف معارض في زمن الانهيارات الكبرى. لم يكن معارضاً بالكلام ولا بالمزايدات، بل بموقف أخلاقي اختاره وهو يعلم كلفته، فرفض الانحناء رغم التهديد، وواجه السجن، والتشريد، والمنافي، من أجل أن يظل حراً. في زمن اختار فيه البعض المهادنة والتواطؤ، اختار هو أن يمضي، حتى لو وحيداً، حاملاً ذاكرته كسلاحٍ في وجه النسيان.

لقد حول المنفى إلى جامعة، والخسارات الشخصية إلى مكتبة. وهناك، في زوايا الغربة، أعاد بناء نفسه أكاديمياً وعلمياً، فصار أحد أبرز الأسماء في مجال المحاسبة والتحليل المالي، لكنه لم ينسَ لحظةً أن العلم دون ضمير، لا قيمة له. لذلك كانت كتاباته، ومحاضراته، وسيرته، تعبيراً حياً عن تلك الصلة العضوية بين الضمير والعقل.

"أسفار وليد الحيالي" ليست مجرد عنوانٍ اختاره لكتابه؛ إنها تسمية دقيقة لسيرته، كما لو كانت كل محطة من حياته سفراً إلى ذاتٍ جديدة، ومعركة جديدة مع واقعٍ جائر، وانبعاثاً جديداً من رماد الأوطان.

إن شهادته على العصر ليست محض حكاية شخصية، بل وثيقة إدانة لمرحلة بكاملها. لكنه، ورغم كل شيء، لم يتحول إلى كائن متشائم، أو متمرد غاضب. ظل يؤمن بأن العراق – الذي أُنهكته الديكتاتوريات والحروب والفساد – لا يزال قادراً على النهوض، إن امتلك شجاعة الاعتراف، وأمانة الإصلاح، وعقلاً مثل عقل وليد الحيالي.

في زمن يغيب فيه القدوة، وتختلط الأصوات، وتضيع البوصلة، تأتي هذه "الأسفار" لتعيدنا إلى إنسانية التجربة. تجربة تستحق أن تُروى، وتُدرّس، وتُستلهم، لا لأنها مثالية، بل لأنها صادقة، مؤلمة، ومحفزة على الفهم.

سلاماً على "ذاكرة لا تهدأ"، وسلاماً على رجل جعل من المنفى وطناً، ومن التجربة معنى، ومن الأسفار حياةً تستحق أن تُروى.

مقدمة:

منذ أن غادرتُ العراق لأول مرة في عام 1978، وأنا أحمل في صدري وطناً يئنّ، وأمضي في دروب الغربة كمن يُساق إلى قدره حافيًا على جمر الانتظار. لم تكن الرحلة نزهة عابرة، بل كانت أسفاراً محفوفةً بالعذابات، موشّاة بالمحن، وممتدة على خارطة من المنافي التي لم تكن كلها باردة، لكنها جميعاً كانت موحشة.

تتوالى السنوات، وأجدني أكتب لا لكي أروي، بل لأشهد. أشهد على زمنٍ قاسٍ، لم يترك لي فسحةً لتوديع من أحببتهم، فقد مضوا الواحد تلو الآخر، كأنهم يعلمون أن الغريب لا يملك رفاه وداع، وأن الرحيل في الغربة موتٌ مضاعف. رحلت ابنتي، وغاب الحبيب، وتوارى أعزاء خلف ستائر الأبد، دون أن أُمنح لحظة عناقٍ أخير.

ومع ذلك، لم تكن الغربة خالية من الضوء. في قلب العتمة، نبت النجاح، لا بترف الحظ، بل بمرارة السعي وكبرياء الموقف. لم أستسلم لليأس، بل صنعت من كل منفى خطوةً إلى الأعلى، ومن كل خسارةٍ درساً في الصبر، ومن كل لحظة شوقٍ إلى الوطن، وعداً بالكتابة.

هذا الكتاب هو ذاكرة لا تهدأ، كما أسميته. ذاكرة لم تخبُ فيها النار، ولم تنطفئ فيها الأسئلة. هو سجل لأسفاري التي لم تكن مجرد انتقالٍ من مكان إلى آخر، بل سيرة قلب ظلّ معلّقاً على حافة الخراب والحلم.

أكتبه لا لتمجيد الذات، بل وفاءً لتلك اللحظات التي صنعتني، ولأولئك الذين شاركوني محنة الطريق، ثم رحلوا دون ضجيج.

لعلّ هذا الكتاب يكون مرآة لروحٍ تشظّت في المنافي، لكنها ظلّت تنزف حباً لوطنٍ لم يفتح لي أبوابه، إلا حين أوصدها في وجهي.

البروفيسور وليد ناجي الحيالي

الخروج الأول (1978)

الوداع المعلق على عنق الوطن

لم يكن عام 1978 مجرد رقم في دفتر الغربة، بل كان بداية الطعنة الأولى في خاصرة الروح.

كنت قد حصلت على زمالة دكتوراه من الحزب الشيوعي العراقي للدراسة في الاتحاد السوفيتي، زمالة لم تباركها الدولة رسمياً، بل اعتبرتها تمرداً يستوجب السجن سبعة سنوات لمن يغادر دون إذن.

وصلت موسكو، غير أن التخصص الذي رشحت له كان مختلفا عن ذلك الذي نذرت له نفسي.

لم أتردد كثيرًا، رفضت البقاء، وعدت مجازفاً إلى العراق، وأنا أعلم تماماً أن العودة قد تكون بلا رجعة.

أعدت الاندماج في عملي في البنك المركزي العراقي، في مديرية التفتيش، حيث كنت مسؤولاً عن تدقيق الحسابات والملفات المالية، كان كل شيء يبدو طبيعياً على السطح، لكني كنت أستشعر ريح الخطر تهب نحوي من الجهات الأربع، كانت حملات الاعتقال والاختفاء تلاحق اليساريين، وكانت بغداد قد تحولت إلى حقل ألغام أمني.

غيّرت سكني تحسباً، وانقطعت عن كافة الأنشطة السياسية، ورغم هذا، لم تكن العزلة درعاً كافياً. صديقي القديم، موظف في البنك وعضو في حزب البعث، جاءني هامساً : "خذ حذرك... هناك تقارير ضدك، واسمك يتردد في أروقة الأمن... قد تُعتقل قريباً".

لم يكن أمامي سوى الهروب مجدداً، فطلبت إجازة بدون راتب، واستخرجت وثيقة سفر إلى سوريا. بمساعدة أمي، تلك السيدة العظيمة التي خبأت جواز سفري في مكان لا يخطر على بال، استأجرنا سيارة خاصة، وانطلقت بنا نحو الحدود، عند النقطة العراقية، نسّقت والدتي مع أحد الضباط، فمررونا دون ختم، وتكرر الأمر عند الجانب السوري، لقاء مبلغ مالي رتّبته والدتي بمهارة فائقة.

دخلت سوريا بلا أثر رسمي، ونزلنا في فندق بدمشق، لا أذكر اسمه، لكني لن أنسى وجوه القلق في لوبي الاستقبال، التقيت بأحد الرفاق السوريين، شرحت له وضعي، فقال: "أنت بحاجة لختم دخول على جوازك، وإلا فلن تغادر هذه البلاد أبداً".

حدّد لي موعداً غريباً في ساحة المرجة: "تحمل كيساً أسوداً فارغاً، وفي يدك الأخرى ربطة فجل، هناك من سيقترب منك ويسألك:"أتحب سيارات بغداد؟"، فإذا أجبت بكلمة السر، ستسلمه الجواز والمبلغ".

ذهبت في اليوم الأول، والثاني، والثالث... ولا أحد اقترب.

كنت أختنق من القلق، ولا أعرف كيف أستعيد الاتصال بمن رتب لي هذا اللقاء، فلا عنوان لديّ ولا رقم هاتف، ولأستعيد أنفاسي، صعدت إلى بار شعبي في زقاقٍ ضيقٍ مليءٍ بمحلات الخضار، طلبت نصف ربع عرق وبعض الطعام. وحين ناديت على النادل لدفع الحساب، أشار إلى رجل يقترب مني، وقال: "حسابك مدفوع".

اقترب الرجل وسألني سؤال " الاتصال"، فأجبت.

قال بهدوء: "حضرت في الأيام الثلاثة الماضية، لكني خشيت أن تكون مراقباً، هؤلاء يترصدونكم في دمشق كما في بغداد". سلّمته الجواز والمبلغ، واتفقنا على أن نلتقي في نفس المكان بعد ثلاثة أيام.

عدت إلى الفندق، حيث كانت أمي تنتظرني وعيناها تغليان بقلق أمهاتنا، أخبرتها بما جرى، فارتاحت قليلاً، ثم أمضينا الأيام الثلاثة نستكشف دمشق.

مدينة مبهرة، جميلة بطيبة ناسها، وأسواقها الحارة بأصوات الباعة والذاكرة، كانت أمي تبكي حيناً، وتشدّ على يدي أحياناً أخرى. امرأة لم تتعلّم في المدارس، لكنها قرأت العالم بقلبها، وعرفت أين يسكن الخطر.

في الموعد المحدد، عاد الرجل، سلّمني الجواز مختوماً بتأشيرة دخول. لم أضيّع دقيقة، وذهبت لحجز تذكرة إلى براغ، وقد تولى مكتب السفر استخراج الفيزا السياحية مقابل مبلغ مالي.

أصرّت أمي على مرافقتي إلى المطار. أردنا أن نعيد تمثيل مشهد الوداع في صمت، داخل السيارة نفسها التي أقلّتنا من بغداد إلى دمشق. حين وصلنا، تعانقنا، وقالت لي والدمعة في عينها:

" لا ترجع يا ابني... هذولا مجرمين، يتربصون بكم، أنتم الوطنيين."

ركبت الطائرة، وكل ما فيّ ينزف. كنت أعلم أن خروجي هذه المرة ليس كسابقه. كنت أخلّف خلفي أمّي، وطفولتي، وبيتي، ووطني، وأتقدّم نحو مستقبل مجهول في بلاد لا أعرفها.

وهكذا بدأت رحلة الغربة، حبلى بالألم، مثقلة بالأسئلة، ومفتوحة على مصير لم أكن أملك ترف اختياره

التوقّف في براغ

وصلت براغ في مساء خريفي بارد، مثقلاً بالوحدة والحنين، وقلق الغريب الذي لا يملك سوى عنوانٍ باهت لصديق قديم. توجهت مباشرة إلى العنوان المدون معي، فإذا بي أمام مبنى سكني جامعي. سألت أحد الطلبة، شاب يمني بدا عليه الطيب والشهامة، عن صاحبي، فأجاب بثقة:

" أعرفه جيداً، لكنه لا يقيم هنا، يعيش مع زوجته التشيكية. لكن لا تقلق، أنت في ضيافتي هذه الليلة".

كان كرمه بلسماً في تلك اللحظة القاسية، شرحت له أنني وصلت للتو، لا أفقه اللغة، ولا أعرف أحداً في المدينة، فضحك وقال: "**الصباح رباح"** .

استضافني بكرم نادر، وحين حل الصباح، تواصل مع صديقي الذي تبيّن أنه في مدينة أخرى: "كارلوفي فاري" ،المنتجع البوهيمي الساحر الذي يشبه جنان الله على الأرض، أخبرنا أنه سيعود في المساء، فاقترح مضيفي أن نمضي الوقت في مقهى يرتاده العراقيون، يقع على ضفاف نهر الفلتافا، أطول أنهار التشيك، حيث تنبع مياهه من الجنوب وتنساب بهدوء حتى جبال شومافا شمالاً.

المقهى اسمها "سلافا"، أنيقة ودافئة، تطل على مشهد يأسر القلب، لا تبعد كثيراً عن جسر تشارلز، ذلك الجسر الذي أصبح فيما بعد ملاذي اليومي، حيث كنت أستأنس بالموسيقى، وأتأمل وجوه العابرين، وأسترجع صور وطني، وابنتي الصغيرة، وزوجتي التي تركتها خلفي لأقدار غامضة.

عند دخولنا المقهى، شدّني دفء المكان، والجدران التي زُيّنت بصور عراقية ووجوه مألوفة، تتوسطها صورة الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، وفي أحد الأركان، لمحت وجهاً لم يكن غريباً عليّ. كان هو... شمران الياسري، أبو كاطع، حيٌّ يُرزق في براغ، لاجئاً سياسياً بعد صدور حكم المؤبد بحقه، كان يلفّ سيجارته بتؤدة، كعادة الفلاحين، فجلست أراقبه بصمت وحنين، ثم اقتربت وألقيت عليه السلام.

استقبلني بترحابٍ لم أعهده إلا في الكبار، وتبادلنا أطراف الحديث، وكان متلهفاً لسماع أخبار الوطن، فقد عرف أنني قادم منه حديثاً. عرض عليّ المساعدة، فأخبرته أنني بانتظار صاحب العنوان. ابتسم وقال:

"وين يروح؟ هذه القهوة ملفاه."

ولم تمضِ دقائق حتى دخل صاحبي، وتعانقنا بحرارة، ثم انضم إلى جلستنا، وسلّم على أبو كاطع، مقبّلاً إياه بمحبة واضحة.

ومع مرور الوقت، بدأ المقهى يمتلئ بالوجوه المألوفة، أغلبهم من الرفاق الذين تربطني بهم علاقات فكرية وأيدولوجية، بعضهم يدرس، وبعضهم أسوأ حالاً مني، كانت براغ، آنذاك، ممراً مؤقتاً لكل تائهٍ يبحث عن خلاص.

خلال تلك الأمسية، اقترح علينا أبو كاطع استئجار شقة تجمعني مع ثلاثة من الأصدقاء الذين حضروا المقهى: علاء حسين فوزي (الراحل فيما بعد)، وأكرم أغرار، وعزام بصراوي الذي لم ألتقه سابقاً، لكنه كان دافئاً ومهذباً.

استأجرنا شقة وسط براغ، مدخلها يمر عبر باب مصنع، ثم سلّمٌ طويل يوصل إلى شقة متواضعة. بابها الأول يؤدي إلى المرافق عبر ممر خارجي، والثاني إلى صالة ومطبخ وغرفة نوم بلا أبواب. نافذتها تطل على شقة أخرى تسكنها امرأة عابسة، كانت تجلس طوال النهار قرب النافذة، تراقبنا بصمت لا يُحتمل. أما صاحب الشقة، فكان كهلاً ثقيل الظل، يفتح علينا الأبواب دون استئذان.

المعيشة كانت قاسية، الجهات التي قصدناها كلاجئين لم تُعرنا أي اهتمام، وكأنها غارقة في بيروقراطيتها الباردة، كنا نجدد إقامتنا كل عشرة أيام، مقابل مبلغ بسيط نسبيًا، لكنه يتراكم على أمثالنا حتى يصبح عبئاً ثقيلاً .

بحثاً عن متنفس، التحقنا بمدرسة خاصة لدراسة الفلسفة مؤقتاً، وكان ذلك بمساعدة من الراحل أبو كاطع، لكن الوضع ظل يراوح مكانه. التنظيم الحزبي طالب بترحيلنا الحزبي، ولم يُحرّك ساكناً.

وحين ضاق بنا الحال، اقترح أبو كاطع التوجه إلى الجزائر للتدريس، أما أنا، فكنت أميل إلى اليمن الديمقراطي، لكن أبو كاطع سخر من الفكرة وقال:

"اليمن الجنوبي؟ زفت على زفت... شوارع بلا تبليط، وتعبيراً عن الخراب"

كان يقصدها مجازياً، كتوصيف لتجربة فاشلة في بناء الدولة.

أقنعني أن الجزائر أفضل من حيث المرتب والاستقرار، رغم اعتراضي على مهنة التدريس — وله في ذلك نكتة سأرويها لاحقاً.

بعد أشهر من التيه، والمطاعم الرخيصة، والبارات، والمقاهي، حزمنا حقائبنا وغادرنا براغ إلى غربةٍ جديدة

" الجزائر"

حملنا رقم هاتف لشخص عراقي يعمل مهندساً هناك، وكان ذلك الخيط الرفيع الذي تمسكنا به ونحن نحلّق فجراً نحو المجهول...

وللكلام بقية.

الدخول إلى الجزائر

الخامس والعشرون من تشرين الثاني/نوفمبر 1978

هبطت بنا طائرة الخطوط الجوية التشيكية في مطار هواري بومدين، عند أطراف الجزائر العاصمة، في صباح مشمس تهادت فيه عقارب الساعة نحو التاسعة والنصف.

كان الوصول إلى الجزائر لحاملي الجواز العراقي آنذاك لا يتطلب تأشيرة مسبقة، بل يُكتفى بختمها في المطار، وهكذا مضت إجراءات الدخول بسلاسة لم نعهدها كثيراً، وكأن البلد يفتح ذراعيه مرحّباً دون شروط.

حملنا حقائبنا وأودعناها في صندوق الأمانات بالمطار، على أمل تأمين سكن في العاصمة أولًا، قبل أن نعود لاستلامها. ثم استقللنا حافلة نقلتنا إلى قلب المدينة، إلى حيث البريد المركزي وساحة جيفارا التي كانت تنبض بالحياة.

هناك، وقفنا مذهولين أمام جمال الجزائر البيضاء، حيث تتعانق الجبال مع زرقة البحر، وتكاد الأبنية الناصعة تُعمّد المدينة بنور خاص، تضيف إليه نظافة الشوارع سحراً لا تخطئه العين.

دخلنا أول مقهى صادفناه. جلسنا نلتقط أنفاسنا ونُطهّر تعب الرحلة بكوب قهوة بالحليب وقطعة كرواسون، كما يليق بصباحٍ مستعار من ذاكرة فرنسية عالقة في تفاصيل المكان، وبينما كنا نغالب الإرهاق بعد انطلاقنا فجراً من براغ، كنا نمني النفس بغرفة نلقي فيها رؤوسنا ولو لساعات.

بدأنا نطرق أبواب الفنادق، نسأل باللهجة العراقية المعتادة: "أكو غرفة؟"فتأتي الردود مشوشة: "واش؟" ثم "مكنش!" هكذا استمر البحث لأكثر من خمس ساعات، ومع كل محاولة كان التعب يثقل الخطى والقلوب.

في مطعم بسيط، قادتنا الجوعى إليه أقدامنا، اصطدمنا مجدداً بجدار اللغة، قائمة فرنسية بالكامل، ونادل لا يرى من العربية سوى اسمها، كان على الطاولة المجاورة رجل يتناول صحن بيض وسلطة، فأشرت للنادل إليه، فشرحها بلكنة مغاربية: " ثْروا أومليت مع شلاطة وكات بير!" أكلنا كما يفعل الغرباء، نقسم ما أمامنا ونضحك على نقص البيض أو زيادة القناني!

عدنا بعدها إلى الشارع، نبحث دون جدوى، جلسنا في مقهى قرب تمثال ديدوش مراد، نحتسي الشاي الأخضر بالنعناع والعسل.

بلغنا العاشرة ليلاً، والمقهى يظل مفتوحاً حتى الصباح، شرط أن تبقى عيناك مفتوحتين. أي غفوة تُكلفك نداءً غليظاً من أحد العاملين: "نوض نوض!"... أي "اصحَ فوراً "

ومع اقتراب الساعة من الثالثة فجراً، وقع بصري على وجه أعرفه، كان صديقاً قديماً، صهرته السجون العراقية حين حُكم عليه بخمسة عشر عاماً بتهمة الانتماء إلى "القيادة المركزية" للحزب الشيوعي. عانقته وقد انفرجت روحي بلقائه، كان يعمل أستاذاً في التعليم الثانوي، نسميه "أبو فهد"، وقد انفصل عن زوجته الجزائرية مؤخراً.

استمع إلى حكايتنا وضحك، ثم قال مطمئناً : "بكرا تنحل" اصطحبنا إلى شقته، وكان أول ما فعلناه أن اغتسلنا من تعب النهار والغربة. وفي ظهيرة اليوم التالي، عدنا معه إلى المدينة، حيث لقّنني الجملة المفتاحية: "كائن شمبر؟" قلتها في أحد الفنادق، فجاءني الردّ كمن كان ينتظرني منذ قرون: "وي، بينسورا!"... "نعم، طبعاً"

وهكذا ناديت على الرفاق، وتقاسمنا الغرف: كنت مع علاء، "أبو تمّارا"، وأكرم مع عزام. ثم عدنا إلى المطار لجلب حقائبنا، وقد بدأت صفحة جديدة من رحلتنا... رحلة البحث عن العمل، والاستقرار، وربما عن الذات.

وللحديث بقيّة.

الاستقرار في الفندق وعقد العمل

ما إن استقر بنا المقام في أحد فنادق وسط الجزائر العاصمة، حتى بدأنا نرتب فوضى الأيام ونبحث عن منفذ يفضي إلى عمل يضمن لنا بعض الاستقرار. كان أبو فهد دليلنا في تلك المتاهة، مرشداً يعرف تضاريس المدينة ودهاليزها، لا سيما في مجال التعليم الذي كان يشهد آنذاك بدايات حملة التعريب. كنا نكتشف الجزائر بعيون الدهشة، مدينة فاتنة بأسرارها، تنبض بتاريخها العميق وبشعبها العاطفي الذي يحتضن الحياة والموت بشغف واحد.

من أبرز مشاهد تلك المرحلة، حضورنا جنازة الرئيس الراحل هواري بومدين في التاسع والعشرين من ديسمبر عام 1978. لم يكن تشييعاً رسمياً بقدر ما كان طوفاناً بشرياً، خرج فيه الشعب ليودّع من اعتبروه أباً ومحرراً. لا أنسى مشهد المرأة التي ألقت بنفسها من شرفة الطابق الثالث عند مرور موكب الجنازة قرب الجامعة، وكأن الحزن أفقدها عقلها. كان ذلك الشعب يبكي بعمق، كما لو أن دموعه كانت صدىً لألم تاريخيّ طويل.

ما لبثت الجزائر أن أصبحت ملاذاً للهاربين من بطش البعث ومخابراته، فكان كل يوم يحمل وجوهاً مألوفة، رفاقاً تائهين في شوارع العاصمة، يبحثون عن مأوى أو فرصة عمل، يجرّون خلفهم ماضٍ ثقيل وعيوناً يملؤها الأمل.

التقيت بالصديق فؤاد الصفّار الذي استقر لاحقاً في فرنسا، وصادفت في أحد الشوارع الأخ العزيز فاخر جاسم وزوجته. كان لقاؤنا دافئاً، فقد جمعنا العمل السري في بغداد، ومعه ذكريات لا تموت. شيئاً فشيئاً، تحوّلنا إلى نقطة تلاقٍ، وصرنا مصدراً للمعلومة والطمأنينة للوافدين الجدد.

قررنا أن نتحول من الشتات إلى نواة جماعية، فاجتمعنا في فندق شعبي يُدعى "بابا عزون"، غريب في تصميمه، شبه خالٍ من النزلاء، لكنه سرعان ما امتلأ بالعراقيين وعائلاتهم. كان كل يوم يضيف إلى الفندق اسماً جديداً وقصةً أخرى. أسماء كثيرة تزدحم في الذاكرة، وأخرى آثرت أن أحتفظ بها في قلبي.

بعد مراجعات متكررة لوزارة التعليم، حصلت أنا، والمرحوم علاء حسين فوزي (أبو تمارا)، والمرحوم عدنان فارس، والشاعر الراحل عزيز السماوي، على عقود عمل في التعليم المتوسط بولاية سكيكدة. سافرنا إليها واستقر بنا الحال مؤقتاً في أحد فنادق المدينة، حيث كان يسكن أيضاً المرحوم عامر مطر وزوجته سراب شكري العقيدي، وابنتهما الصغيرة الجميلة شموس.

كُلّفتُ بالتدريس في متوسطة ببلدة جبلية تُدعى "القل"، تطل على حدود عدة ولايات، صغيرة بحجمها، كثيفة بسكانها. كانت المهمة شاقة، لا سكن متاح، والتنقل من سكيكدة إلى هناك كان معضلة. والأدهى، أننا كنا ندرّس "الرياضيات الحديثة"، مادة لم نتلقى تعليمها في العراق، فشعرنا بأننا نسبح في مياه غير مألوفة.

انسحبنا، أنا والمرحوم علاء، بعد أيام قليلة. الغريب أن من صمد هو المرحوم عدنان علي فارس (أبو علي)، خريج دار المعلمين، رجل طيّب لا يتردد في الاستنجاد بمن حوله لفهم المادة قبل دراستها لتلاميذه. واستمر أيضاً الشاعر عزيز السماوي، يقاوم بعناد المبدعين، فيما عاد الباقون أدراجهم إلى العاصمة.

وفي الجزائر العاصمة، جاءنا خبر فتح باب التوظيف في وزارة التكوين المهني. كانت لديهم معاهد تقنية في معظم الولايات، تدرّس المحاسبة والطباعة، وهناك وُلدت لنا فرصة جديدة. حصلنا من جديد على عقود: أنا وعلاء في مدينة الجلفة، وفؤاد الصفّار في الأصنام، وأكرم أغرار في غرداية.

توجهنا إلى الجلفة، مدينة تقع على بعد 280 كيلومتراً من العاصمة، بوابة الصحراء التي تفاجئك بالثلوج. مدينة متقشفة، تحيطها الجبال، وتختصر الحياة في سوق شعبي، ومقهى، وبار، ومطعم، ودائرة بريد.

التحقنا بالمعهد التقني هناك، واستلمنا مهامنا، وسُمح لنا بالإقامة مؤقتاً في السكن الداخلي ريثما نجد مأوى دائم.

وهكذا، بدأ فصل جديد من فصول البحث عن الاستقرار...

وللحديث بقية.

مدينة الجلفة

استقر بنا المقام في مدينة الجلفة، حيث كُلّفتُ بتدريس مادتي المحاسبة والإدارة، وكان الأخ علاء يدرّس مادتين أخريين، إلى جانب زميل مصري يدرّس مادة "تعليم استخدام ماكينة الطباعة اليدوية". كانت الشعبة تضم حوالي ثلاثين طالباً، معظمهم من عائلات فقيرة تقطن أطراف ولاية الجلفة، وجميعهم يقيمون في القسم الداخلي للمعهد. كانت مدة الدراسة سنتين.

لا زلت أذكر بعض الأسماء من الطلبة: كربوب بالخير، والأبيض المهدي، وغيرهم من الشباب المؤدّب والخدوم. كنا نتناول ثلاث وجبات يومياً في مطعم المعهد مجاناً، بترخيص من مدير المعهد الطيب الذكر الأستاذ محمد الأحرش، وكان يساعده رئيس الأقسام، الرجل الطيب الودود "بو الأرباح"

بعد شهر، مُنحنا سكناً مشتركاً داخل المبنى الثاني التابع للمعهد والمخصص في الأصل للطالبات، وكان السكن الثاني يضم رئيس الأقسام وعائلته. سرعان ما نشأت بيننا علاقة مودة وجيرة، حيث قدموا لنا خدمات عديدة، منها السماح باستخدام الهاتف المنزلي عند الضرورة، أو استقبال الاتصالات من العراق.

بعد فترة، التحقت عائلة المرحوم علاء به وسكنت معنا في نفس السكن. كما زارتني والدتي، وكانت ترافقها ابنتي البكر زينة، التي لم تكن قد تجاوزت الرابعة من عمرها. اجتمعنا في البيت معاً، وقد صادف وجود أكثر من عائلة عراقية هاربة من العراق. استضفنا العديد منهم، موفرين لهم كل متطلبات الحياة، في نموذج تكافلي فريد من نوعه.

أتذكر من تلك العوائل الكريمة: عائلة المهندس الزراعي عبد الرزاق، وزوجته، وابنتيه فرح وميمي؛ وعائلة المرحوم عامر مطر، وزوجته سراب، وطفلتهما الجميلة شموس؛ وأيضاً فاخر جاسم، وزوجته المهندسة إخلاص (أم سلام). عشنا في مودة وتلاحم، رفاقاً في منفى قاسٍ، نحمل أملاً واحداً: سقوط النظام والعودة إلى الوطن.

علمت لاحقاً أن زوجتي التي كنت قد تركتها حامل، وكذلك ابنتي زينة، قد مُنعتا من السفر. فتم إخراج زينة باسم جديد وأُضيفت إلى جواز جدتها (والدتي)، وكان التخطيط أن تظل عندي بعد عودة والدتي إلى العراق. ولكن، نتيجة لمعاناة الطفلة وحاجتها إلى رعاية أمها، تم تغيير الخطة وأُعيدت إلى العراق.

كنا نتسوّق من سوق المدينة، وننقل حاجياتنا بعربانة "ربل" تجرّها حصان، نقضي أمسياتنا في ود وسمر ولعب. هكذا استمر الحال حتى قررت والدتي، رحمها الله، العودة إلى العراق. كان الوداع مؤلماً، ووجدت نفسي مرة أخرى وحيداً. خفّف عني ألمي وجود لحمة رفاقية نادرة.

لكن، بعد سفر والدتي، أصبت بحزن وكآبة حادة، كنت أفكر طوال الوقت..

سفر والدتي والعودة للوطن

غادرت والدتي إلى بغداد، ترافقها صغيرتي زينة، وتركت خلفها فراغًا موحشًا خيّم على أيامي كغمامة حزن لا تنقشع. شعرت بوحدة خانقة، كأن شيئًا انكسر في داخلي، وراحت الدموع تنهمر بصمتٍ ثقيل، تجرّ خلفها صور وطنٍ ضائع، وزوجة تسير في المجهول، تحمل في أحشائها جنينًا لا أدري إن كان سيولد في سلام أم في ظل غيابٍ مفجع. لا أعلم كيف ستستقبل هي، وزينة، وذاك القادم الصغير، خبر عودتي القسرية، وتوقيعي على صك البراءة، الذي ما كان إلا خنجرًا في كرامتي.

تلبّدت مشاعري بالكآبة، وانعزلت في غرفتي الصغيرة، رغم دفء من حولي، ومحاولاتهم الحثيثة لانتشالي من قعر حزني. استمرّ هذا الحال لشهرين، شعرت فيهما بأسىً من فكرة مواجهة العائلة مجددًا، وخوف غامض من أن تنكسر الصورة أكثر مما انكسرت.

حتى جاء يوم لم أكن أتوقعه، قلب الموازين وأعاد لي بعض الأمل.

كنت عائدًا من المعهد، حين استوقفتني "زهرة"، زوجة عباس المعروف بـ"أبو الأرباح"

وقد كانت متهللة الوجه، وقالت بلهفة: "سي وليد، زوجتك هنا، والبنات الصغار أيضًا!" لم أستوعب ما تقول، حسبتها تمزح أو تُخطئ، لكن حين عدت إلى البيت، وجدت أن الخبر حقيقي: زوجتي وصلت إلى الجزائر، تحديداً إلى مدينة تُدعى برج بوعريريج، تبعد أكثر من مئتي كيلومتر عن الجلفة، برفقة زينة والمولودة الجديدة، التي لم تبلغ شهرين من العمر، وسمّيناها لينا.

كانت قد غادرت العراق بأسماء مستعارة، بمساعدة رجلٍ شجاع يُدعى "أبو نشوان -ناصر السعودي - الذي اشتهر آنذاك بمساعدة الممنوعين من اليساريين، عبر تزوير الوثائق وتوفير جوازات سفر وتأشيرات خروج، مخاطِراً لأجلهم، ومدًّا لجسور خلاص وسط حصار العزلة والمنع.

لم أتردد لحظة. استأجرت سيارة أجرة وانطلقت، أحمل في قلبي عنواناً وأملاً، وفي عينيّ دهشة ممزوجة بفرحٍ حذر. وصلت إلى بيت مدرسة عراقية تقرب لنا، كانت قد رافقت زوجتي في الرحلة، بغرض التمويه، إذ تزامنت الرحلة مع سفر عدد من المدرسين العراقيين المبعوثين.

وكان اللقاء... عناقاً يشبه العتق من الأسر. رأيت لينا للمرة الأولى، بينما زينة تقفز فرحاً. ضممتهن إلى قلبي كأنني أستعيد أجزاءً مفقودة من روحي. لم ننتظر طويلاً، جمعنا الحقائب وعدنا إلى الجلفة.

في البيت، استُقبلنا بزغاريد ودموع، وكانت ليلة احتفال، أضاءها الفرح بعد شهور من التوجس والأسى. لم أصدق ما حدث، لكنّه كان حقيقياً، حدّ الدهشة.

مضت الأيام سريعاً، تملؤها الحياة من جديد. تعرفنا على عائلة مصرية يسارية، هي عائلة المهندس إبراهيم عزّام وزوجته المهندسة سلوى البعثي، وطفلهما الجميل أدهم. كانت صداقتنا بهم مساحة للدفء، وسفرات تشبه محطات استراحة في رحلة طويلة ومرهقة.

حصلنا لاحقاً على شقة مستقلة، مؤثثة، فانتقلنا إليها بعدما ضاق بنا السكن المشترك، خصوصاً مع وجود الضيوف وازدياد عدد أفراد العائلة.

ثم جاء عرض الانتقال إلى بلدة صغيرة تابعة للجلفة اسمها مسعد، لفتح معهد ملحق بالمعهد الأم. شجّعني عرض تعيين زوجتي للعمل معي، فانتقلنا معاً، لكن سرعان ما بدأنا نواجه صعوبات، أبرزها وجود أستاذ جزائري اعتبر نفسه مديراً دون تخويل رسمي، وكان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة. تكرّرت الاحتكاكات، وضاق صدري.

عدت أفكر بالدراسة العليا، وبدأت أتحرك جدياً بهذا الاتجاه. على مدى عام كامل، سعيت للحصول على فرصة، حتى تمكّنت من تأمين قبول لي ولزوجتي في موسكو.

قدّمت زوجتي استقالتها وسافرت مع الطفلتين قبلي، إلى حيث كانت شقيقتي وبعض الأقارب. بقيت لأكمل التزاماتي، ثم أنهيت ما تبقى وغادرت.

في موسكو، توثقت علاقتي بصديق جديد "موفّق الجواهري"- شقيق زوج أختي - الذي كان قد قُبل أيضًا للدراسة هناك، وهو يعمل اليوم في الإمارات. كانت صحبة طيبة، تشاركنا فيها الغربة، وبعض الأحداث التي لن أسردها احترامًا لأصحابها.

هكذا، غادرت الجزائر في منتصف عام 1982، وأنا أحمل لها في قلبي ودًا لا يُنسى.

لقد كانت محطة حاسمة، احتضنت فيها لمّ شملٍ بعد شتات، وكانت لي دارًا ثانية، لا تبهت ذكراها مهما ابتعدت السنوات.

أسفار الجزائر وعثرات اللغة

في مستهل أيامنا الأولى بالجزائر، قررنا - أنا والراحل علاء حسين فوزي، الذي كنا نعرفه بيننا بـ"أبي تمارا" - أن نزور الأخ فاخر جاسم، الذي كان يقيم آنذاك في بلدة "سيدي فرج"، حيث كانت زوجته، رفيقتنا، قد عُيّنت في إحدى المصالح الوطنية.

استقللنا حافلة النقل العام من العاصمة، وكانت مكتظة بالركاب. الرحلة إلى سيدي فرج تستغرق نحو ساعة، قضينا بدايتها نستعيد أحاديث الوطن، ونتداول هموم الغربة، ونحلم – كعادتنا – بعودة مرتجاة وانتصارٍ مؤجل.

وفي خضم زحام الأجساد والأفكار، أخذنا نسمع صوتاً يتكرر بإلحاح:

"أفنسية... يرحم بابك، أفنسية!"

لم نلتفت بادئ الأمر، فالكلمات بدت غريبة على أسماعنا، حتى اقترب منا محصل الأجرة وقد ارتسم الغضب على وجهه، وقال بصوت منفعل:

"أنا أهدر معكم بالعربية، ما تفهموش؟"

نظر إليه علاء بابتسامته الهادئة، ورد قائلاً:

"لا... أنت لا تهدر بالعربية. ماذا تريد؟"

أشار إلينا بيده، وقال بنبرة آمرة:

"تقدّموا!"

فتقدمنا، ونحن نكتم ابتساماتنا، شاعرين بأن ما يفصل بيننا وبين هذا البلد ليس الجغرافيا فحسب، بل اللغة كذلك، وقد بدت لنا كما لو كانت جداراً شفافاً يصعب تجاوزه.

لقد واجهتنا – منذ تلك اللحظة – عثرات لغوية لا تُعد، أو ما يسميه الأشقاء الجزائريون بـ"العفسات"، وهي مفردة تشير إلى العوائق والمطبات التي تظهر فجأة على الطريق. وكانت "الهدره" – أي الحديث – في الجزائر مزيجاً مدهشاً من العربية والفرنسية والأمازيغية، يصعب على الغريب فك رموزه، وإن حمل النية الطيبة والقلب المفتوح.

كانت الجزائر آنذاك درسًا حيًا في معنى الاختلاف، وتجربة عميقة في الترجمة اليومية بين الألسن، والأمزجة، والانتماءات.

الجزائر والحنين للطعام العراقي

1. مقام مؤقت وطعام اضطراري

كنا في بدايات مقامنا بالعاصمة الجزائرية، نقيم في فندق بسيط لا يقدّم سوى ما يسدّ الرمق. مضى أكثر من شهر ونحن نتناول على مضض سندويشات البيض – أو كما كنا نسميه "الدحي" – أو سمك التونة المعلب، المغمور بزيت الزيتون والمصحوب بشيء من الشطة الحارّة. كانت تلك الوجبات تشبع الجوع، لكنها لا تواسي غربة الروح. وكلما انقضى يوم، اشتدّ الحنين فينا إلى مائدة عراقية أصيلة؛ إلى طعام يجمعنا بمذاق الوطن، ويمدّ فينا جسور الألفة في زمن الاغتراب.

2. بداية الرحلة: البحث عن الفاصوليا

وفي مساء ثقيل، التفت إليّ الراحل علاء بنظرة حاسمة وقال:

"وليد، دعنا نخرج في مهمة استكشافية. نبحث عن فاصوليا ورزّ. فلن نصبر أكثر."

خرجنا نتجول في شوارع العاصمة وأزقة حي القصبة العتيقة، متتبعين الروائح كأننا نصغي لنداء غامض. كنا نبحث بعينَيْ الجائع، لا عن مطعم راقٍ، بل عن رائحة تشبه البيت، تشبه العراق.

3. شمّ الرائحة واللحظة الفاصلة

فجأة، توقف علاء كمن شمّ خبراً سعيداً، ثم همس بحماسة:

"أقسم بشرفي، أشمّ ريحة فاصوليا!"

تسمّرنا في مكاننا. أصغينا لحواسنا كما لو أننا نتتبع أثر كنز ضائع. كررنا المرور في الزقاق ذاته مراراً، إلى أن لمحنا عربة صغيرة يحيط بها رجال يأكلون من صحون معدنية مقعّرة، يملؤها طبق من الفاصوليا الحارة – "اللوبيا" كما تُسمّى هناك – تُقدَّم مع رغيف خبز فرنسي طازج.

4. الوجبة الأولى: دهشة ولذّة

ركضنا نحو العربة كمن وجد ضالته. طلبنا صحنين، ثم كررنا الطلب ثلاث مرات من شدة الولع، وسط دهشة البائع الذي لم يتوقع هذا الشغف من غرباء. عدنا إلى الفندق ونحن نحمل الطعام كأننا نحمل غنيمة.

5. اكتمال الطبق: الرز العراقي في غرفة فندق

وبينما كنت أتذوق الفاصوليا بلهفة، تساءلت:

"لكن... ماذا ينقصها؟"

فرد علاء، وكأنه كان ينتظر السؤال:

"التمن!"

ضحكنا معاً، ثم اتفقنا على الخطة: نشتري جولة – أي لمبة كهربائية صغيرة – ونطهو الرز في غرفة الفندق، ونقتني زبدية معدنية نسكب فيها مرق الفاصوليا. وهكذا، أصبح طعامنا اليومي رزاً وفاصوليا، بطابع عراقي وروح غريبة.

6. خُفوت النعمة وانتقال السكن

لكن حين انتقلنا إلى فندق "بابا عزون"، الذي كان يبعد كثيراً عن مقر العربة، لم يعد الوصول إليها ممكناً كل يوم. ومع ذلك، بقيت تلك التجربة محفورة في ذاكرتنا، كبصيص دفء في برد الغربة، وكعلامة فارقة من أسفارنا التي لا تزال تتوالى.

السفر للدراسة في موسكو

في أيلول من عام 1982، ودّعت الجزائر متجهاً صوب موسكو، أحمل في قلبي مزيجاً من الأمل والتوجّس. عند محطة الوصول، كانت أسرتي وشقيقتي وبعض الأصدقاء في انتظاري، وجوههم تحمل دفء اللقاء وتقلق الغد المجهول.

كانت زوجتي قد قُبلت، دون رغبة منها، في كلية الهندسة بموسكو. أما أنا، فلم يُنسب اسمي إلى أي جهة دراسية بعد، وكأن رحلتي العلمية الجديدة بدأت على عتبة الحيرة. وبمساعدة صديق قديم يُدعى فاضل - أو كما يُعرف بين معارفه بـ"فاضل لوبا"- استطعنا أن نستأجر جزءاً من شقة في أطراف المدينة. فاضل، المقيم في موسكو منذ الستينات، كان رجلاً نادراً في إنسانيته، متزوجاً وأباً لطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، رحمهما الله. قدّم لي من العون ما لم يقدمه أحد، بعفوية نادرة وكرم لا يُنسى، مدفوعاً بعلمه المسبق بأن رفضي للزمالة السابقة كان بسبب إصراري على التخصص.

ولأن الأقدار تمنحنا دوماً بصيص أمل في اللحظة الحرجة، جاءت هذه المرة زمالتي الدراسية عبر منظمة التضامن الأفروآسيوي، بجهود رجل عراقي نبيل آخر، اسمه شاكر القيسي، طيّب الله ثراه. وتكرّرت مبادرة فاضل، حتى تم قبولي في معهد متخصص بالعلوم المالية والإدارية، يقع في منطقة تُدعى "برلوفكا"، تابعة لمدينة "ميتشا" شمال شرق موسكو. كان الوصول إليه يتم بواسطة قطار كهربائي ينطلق من قلب العاصمة، من محطة "يرسلافسكايا."

المعهد وفّر لي سكناً عائلياً، وقبولاً لابنتي زينة في مدرسة محلية، ولابنتي الصغيرة لينا في حضانة تبعد نحو عشرة كيلومترات عن مقر إقامتنا. بدأت الحياة تتخذ شكلها الجديد، لكن عقبة قاسية بقيت تُعكّر الصفو: وضع زوجتي الدراسي. لم أستسلم، وبجهد شخصي، استعنت بمترجم وذهبت إلى إدارة المعهد الذي قُبلت فيه، طالباً السماح بضمها إلى نفس المؤسسة. وكان للإنسانية الروسية الكلمة العليا، فاستجابت الإدارة لطلبي، رغم صرامة اللوائح.

وهكذا انتظمت حياتنا تدريجياً، وإن لم تخلُ من مشقّة. كنت أستيقظ فجر كل يوم، وسط ثلوج موسكو الثقيلة، لأوصل طفلتيّ إلى مدرستيهما، ثم أعود مسرعًا إلى مقاعد الدراسة. كان البرد ينهش الوجوه، لكن العزيمة كانت وقودنا الخفي. شيئاً فشيئاً، تحسنت الأمور: انتقلت لينا إلى حضانة أقرب، واعتادت زينة الذهاب إلى المدرسة بمفردها. وبدأنا، نحن الكبار، نلتقط أولى مفاتيح اللغة الروسية.

ساعدنا قسم الأجانب في المعهد، وأعاننا شباب الشبيبة السوفيتية، فاجتزنا سنة اللغة الأولى بخير، رغم مرارتها.

وفي نهاية العام، عُرضت عليّ فرصة الانتقال من السكن الداخلي إلى منزل مستقل – بيت ريفي قديم، توفرت فيه مقومات الحياة، وإن بدا مهترئًا ويحتاج إلى ترميم كبير. كان الثمن زهيدًا، لكن التحدي كبير. استعنت بمجموعة من الطلبة اليمنيين من اليمن الديمقراطي، وبدعم من قسم الصيانة في المعهد، بدأنا العمل على إعادة الحياة إلى جدرانه العتيقة.

بقيت مشكلة الكهرباء تؤرقنا، حتى جاءني الفرج من جار روسي يُدعى "صلافا" -مهندس مفصول من عمله بسبب إدمانه الكحول- لكنه كان موسوعة حية في المعرفة الحرفية، اتفقت معه أن يُنجز أعمال الكهرباء مقابل قنينة فودكا يومياً، لا مالاً. وبعد الانتهاء من العمل، ظل يتلقى "أجره العيني" مرة أو مرتين في الشهر، بشروط واضحة لا تقبل التكرار المفرط.

تحوّل البيت إلى واحة صغيرة على أطراف موسكو، بحديقة غنّاء وموافقة رسمية من المعهد، رغم أن القوانين كانت تمنع الأجانب من السكن خارج الأقسام الداخلية. لكنّ وجود طفليّ، والظروف الخاصة التي كنا نعيشها، رجّحت كفة الإنسانية مرة أخرى.

وهكذا، بدأت الحياة تستقيم، واكتملت رحلتي نحو الماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، التي أنهيتها بتقدير "ممتاز" ، لأبدأ في مطلع عام 1984 مشواري نحو الدكتوراه.

وللحديث بقية...

الانتظام بالدراسة

لم تكن رحلتي العلمية في موسكو سوى فصلٍ جديدٍ من فصول المغامرة الكبرى التي خضتها بحثاً عن المعرفة، وكرامة الإنسان، واستقلال الفكر. بعد أن أنهيتُ مرحلة الماجستير، لم تهدأ روحي، بل شعرت أن الطريق لا يزال في بدايته، وأن عليّ أن أطرق أبواب الدكتوراه في نفس التخصص ومن نفس المعهد، غير أن الشرط كان واضحاً: لا إشراف دون موافقة بروفيسور على درجة علمية مرموقة يتولى الإشراف على الأطروحة بعد اجتياز امتحانات كандидات مينيموم – وهي أربعة: الفلسفة، الاقتصاد، اللغة الروسية، والمحاسبة.

لم أتردد، بل انغمست كلياً في التحضير، وكرّست عامي الأول للدراسة المكثفة. كانت أيامي محمّلة بالكتب، ولياليَّ تتلوى على نار السهر، حتى أنجزت المتطلبات جميعها بتفوق، وخرجت منها بدرجات امتياز. حينها، بدأت مرحلة جديدة، هي الأثقل والأجمل: كتابة الأطروحة.

وهنا أكرمني القدر بلقاء البروفيسور فكتر إيفانوفيتش، الرجل الذي لم يكن مجرد مشرف علمي، بل كان بمثابة أبٍ حكيمٍ، ومعلّم رؤوف، وعالِمٍ موسوعيٍ لم يبخل يوماً بعلمه أو بوقته. وافق على الإشراف على أطروحتي التي حملت عنوان:

"التحليل المالي والمحاسبي لربحية المشاريع التجارية وسبل تطويرها"

واتخذنا من إحدى الدول العربية نموذجاً للدراسة التطبيقية، بدأنا العمل، وسرعان ما تحوّل المعهد إلى بيتٍ ثانٍ، ومكتبي إلى ملاذٍ وساحة معركة. كنت أعمل حتى ساعات الفجر، أتنقّل بين الأرقام والنظريات، والشكوك والطموحات، حتى اكتملت الأطروحة في أقل من عام. رُشحتُ للمناقشة، ووقفت أمام لجنة من خيرة العلماء بثقة من صاغ روحه بالجهد والسهر، فكان الجزاء: درجة الدكتوراه بامتياز، في عام 1986، بعد سنتين فقط من العمل المتواصل، بينما يحتاج الآخرون إلى ثلاث.

لكن الفرح لم يدم طويلاً، إذ انقطع راتبي فور التخرج، ووجدت نفسي في مواجهة واقع جديد: كيف أعيش؟ كيف أؤمّن لقمةً بعد كل هذا الجهد؟ هنا، تجلّت إنسانية الروس، فقد تم تعييني كمترجم في المعهد لأتلقى أجراً يكفيني مؤقتاً. ولأن الحاجة أمّ الابتكار، عملت أيضاً مترجماً خاصاً في مستشفى طب العيون الشهير برئاسة الطبيب فيودوروف، حيث كنت أرافق المرضى القادمين من الخليج، وأتقاضى عن كل منهم مئة دولار أسبوعياً، وغالباً ما أرافق أربعة مرضى في الأسبوع.

تحسنت أحوالي المادية، ووصل دخلي الشهري إلى ما يزيد عن ألفي دولار، وهو مبلغ كبير في تلك الأيام. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحلم. لم أنجز الدكتوراه لأكون مترجماً، بل لأنني أردت أن أعود إلى ميداني، إلى المحاسبة والتحليل المالي، إلى القاعات الجامعية والبحث العلمي. لهذا سهرت الليالي، ولهذا استنزفت سنوات عمري.

وبينما كنت أتنقل بين مهامي اليومية، أنهت زوجتي دراسة الماجستير في إدارة الأعمال، وبدأنا معاً مرحلة جديدة: مراسلة الجامعات، بحثاً عن فرصة تليق بطموحنا، وتفتح لنا طريق المستقبل الذي حلمنا به طويلاً.

وهكذا، بدأت صفحة أخرى من فصول الكفاح... وللحديث بقية

سفير كوبا في حي المتقاعدين!

مواقف طريفة رافقت اسفار موسكو

حين حصلتُ على سكنٍ صغير خارج النزل الطلابي في موسكو، لم أكن أدري أنني سأصبح . بفضل حفنة من الطين . موضع شبهة دبلوماسية!

البيت كان قريبًا من المعهد، لكن المسافة القصيرة بينه وبين الشارع الرئيسي كانت تعبر جحيمًا من الطين كلما هطلت الأمطار. الطريق غير مزفت، والحي الذي سكنته يعج بكبار السن والمتقاعدين، ممن لا يشكون كثيرًا... لكنهم يتأوهون دائمًا.

كان اسم الشارع يحمل وقعًا ثوريًا، إذ نُسب إلى إحدى الشخصيات المقربة من القائد البلشفي لينين. قيل إنها طبيبته الخاصة، وكانت تعالج بالعِشب والكلمة الطيبة، فسُمّيت بـ"طبيبة الكادحين". ورغم ذلك، لم يشفع اسمها العتيد لشارعنا، فبقي طينًا على طين!

ذات مساء، وبينما كنت أتبادل أطراف الحديث مع أحد الجيران، اقترب مني مترددًا، ثم أسرّ لي بسرٍ خطير: "هل تعلم، يا بني، أن نساء الحي يعتقدن أنك شخصية رفيعة من كوبا؟"!

كدت أضحك، لكنني تماسكت. فسّر لي أن الأجانب لا يسكنون هذا الحي، وأن وجودي الغريب وسطهم، ببشرتي السمراء ولهجتي الغريبة، فتح باب الخيال على مصراعيه. ومن يومها، لم أجد سببًا وجيهًا لنفي هذه الإشاعة المفيدة!

بل على العكس، بدأت ألمس مزايا "مكانتي الكوبية": مساعدات بالجملة، خدمات من الجيران، نقل وتسوق، رعاية أطفال في أوقات الامتحانات... باختصار، صرت جزءًا من الحي، بل و"ضيفه العزيز."

ثم جاء يوم"الفتح المبين".

كان صباحاً مشمساً، والمطر قد توقف. خرجت كعادتي إلى المعهد، وإذا بي أرى معدات تبليط وشاحنة زفت تقف عند مفترق قريب. لم أضيع الفرصة، اقتربت من "الشيفور" وسألته إن كان شارعنا ضمن الخطة.

هز رأسه بالنفي.

سألته: "وماذا لو أضفتموه؟"

ابتسم ابتسامة من فهم اللعبة، وقال مباشرة: "وما المقابل؟"

قلت له ببساطة: " 200 روبل".

لم يتردد لحظة، مددت يدي، دفعته بالمبلغ، وأشار لرفاقه: "إلى هناك!"... وبدأ الزفت يتدفق في شارعنا المنسي.

لم تمر ساعة حتى صار الشارع وكأنه ممر ملكي. أما سكان الحي، فراحوا يطلون من النوافذ مذهولين، يرمقونني بإعجاب واحترام، وقد ازدادت الإشاعة اشتعالاً: الكوبي لم يكن مهماً فقط، بل "فاعل خير دولي" !

ومنذ ذلك اليوم، لم يعد أحد يتردد في طرق بابي، طلباً لخدمة، أو وساطة، أو حتى نصيحة. وأنا، بطبيعتي الشرقية، لم أبخل، فوظفت علاقاتي مع منظمة الشبيبة الديمقراطية، وبعض معارفي في المعهد، وسحر "الهدية" الذي كان سائداً في تلك الأيام.

وهكذا، وجدت نفسي أعيش في حي سوفيتي، بهوية كوبية، وسط رصيد من المحبة، والطرائف، والخدمات المجانية.

وللأسفار بقية...

"توتيا تانيا"

من طبع العراقيين أن الطبخ لا يُقاس بعدد الأفراد، بل بهيبة القدر! فلا بد من صحن الرز الأبيض مع كل وجبة، وكأننا نعد الطعام لفرقة عسكرية لا لثلاثة طلاب مغتربين. وكما هو متوقع، نصف الطعام ينتهي به الحال في كيس النفايات. مشهد يومي أصبح روتيناً... لكن يبدو أنه لم يمر دون مراقبة

جارتنا العجوز، "توتيا تانيا" - أو كما يسميها سكان الحي، "العمة توتيا"- كانت تملك نافذة تشبه برج مراقبة، تطل مباشرة على حاوية النفايات، وعلى كل من تسوّل له نفسه الاقتراب منها. امرأة بعكازين ولسان يُخشى أكثر من عكازها، نصف خرساء لكن عندما تتكلم، لا تُنسى كلمتها. كانت حزبية قديمة، لها مهابة ورهبة، والكل يفضل تفادي طريقها.

وذات ظهيرة باردة، وبينما كنت أهمّ برمي بقايا الأرز في الحاوية، فوجئت بصوت خافت يأتي من الخلف. التفتّ، فإذا بها تتقدم نحوي ببطء، عكازاها يضربان الأرض كإيقاع عسكري منتظم. أمسكت بمعصمي بلطف غير معهود، ونظرت في عينيّ كأنها تسبر داخلي:

– «فلوديا...» نادتني بالاسم الروسي الذي عُرفت به هناك، لثقل نطقها لاسمي الحقيقي: وليد.

ثم تابعت، بصوت متقطع لكنه واضح:

– «أتعلم؟ في الحرب العالمية الثانية، كان يموت كل يوم مئات من الجوع... أحدهم كان حفيدي. وأنتم ترمون الطعام هكذا؟ هذا يوجع القلب... لا تفعل. خذ هذه البقايا، وارمها في البحيرة، أطعم بها الطيور والبط. على الأقل، تنفع بها مخلوقات الله، بدل أن تُهدر في القمامة.»

لم أجد ما أقوله. شعرت كأن القدر نفسه أرسل لي هذه العظة على هيئة امرأة صارمة، نصف خرساء، كاملة الحكمة. ومنذ ذلك اليوم، تغيّر مسار الطعام. صار للبط والطيور موعد يومي مع وليمة، وصار لي احترام جديد في عيني العمة توتيا، التي صارت تومئ لي برأسها من نافذتها كلما مررت... كأنها تقول: "أحسنت، فلوديا."

وللأسفار بقية...

بابوشكا (بابول)

في روسيا، كانت الجدة رمزاً للحنان والحكمة، لا يُتصور بيت بدونها. يُنادونها بـ"بابوشكا"، ويُدلّعها الأطفال بـ"بابول"، كأنّهم ينادون قلبًا لا اسماً.

لكن في بيتي، كان هذا الصوت غائباً.

وفي كل مرة كانت زينة، ولينا تحديداً، تسألاني:

"بابا، ليش إحنا ما عدنا بابوشكا مثل كل الأطفال؟"

كنت أبتلع الكلمات، ويتصاعد في صدري وجعٌ لا دواء له. فكيف أشرح لطفلتين صغيرتين أن جدّتهما بعيدة، وأن هذا الحنان الذي يُوزّع مجّاناً في ساحات اللعب والمطاعم والحدائق، قد حُرمنا منه؟

بدأت أبحث.

لا عن امرأة مسنّة فحسب، بل عن قلب يُشبه قلب أمي، عن صوت يهمس بما كانت تهمس به، عن يدٍ تمسح الرأس وتمتدّ لتربّت على الظهر حين لا يُقال شيء، ولكن كل شيء يُفهم.

وكانت المصادفة على الموعد.

امرأة تقترب من السبعين، ترتدي سَماعة أذن كما كانت تفعل والدتي، تمشي بخطى هادئة فيها وقار وعطف، تجلس في استعلامات القسم الداخلي للطلبة، تؤدي عملها ببساطة، وحين نظرت إليها...

تجمّدت في مكاني.

هذه أمي...!

جلست قبالتها أتشبّع من ملامحها، كنت أبحث عن أمي في كل تفصيلة في وجهها، حتى التفتت نحوي وسألت برقة:

"هل هناك شيء؟"

قلت لها، بعينين تسبق الدمع:

"أشعر أنك تشبهين أمي كثيرًا، وكأنك أنتِ هي..."

فابتسمت، ثم بكت، ثم فتحت ذراعيها وقالت:

"وأنا أيضًا أمك، إذا أردت."

ومن يومها، صار بيتنا بيتها، وصار البنات بناتها.

زارتنا، لعبت معهن، علّمتهن أشياء لم أعرفها، وربّت فيهن ما عجزتُ عن زرعه وحدي. تعلّقن بها بسرعة، لا يتركن يدها حين تهم بالمغادرة، يُصرّين على مرافقتها، وأحيانًا كنّ يقضين عطلة نهاية الأسبوع في شقتها الصغيرة.

كنت أحرص على توفير كل ما تحتاجه، بل أكثر، واتفقت معها أن تُشرف على تربيتهن مقابل 100 روبل شهريًا، وكان المبلغ كبيرًا مقارنة بمعاشها التقاعدي، لكنها ترددت، وقالت إنها لا تفعل ذلك من أجل المال.

أصريت، واتفقنا.

وهكذا نالت لينا وزينة "بابوشكا" بديلة، لكنها كانت أكثر من ذلك: كانت دفءًا، وكانت عزاءً لي، قبل أن تكون لهن

كنت أشتري لها ما لا يُتاح للمواطن السوفيتي العادي – أشياء من متاجر الأجانب المعروفة باسم "بريوسكا"، بأسعار الروبل الذهبي – لا لشيء، إلا لأنّها باتت تعني لي أكثر مما تعنيه الأشياء ذاتها.

كانت نعمة في زمن الغربة.

والأسفار مستمرة... إلى موقفٍ آخر.

على هامش الزمالة الأولى

في أيامنا الأولى في موسكو، لم نكن نملك من اللغة الروسية سوى ما يشبه "الإشارات الصوتية" ، نحاول بها النجاة في مدينة مترامية، تبدو للغريب ككتاب مغلق لا يُقرأ إلا بنَفَسٍ طويل.

كنت قد سبقتُ شقيقتي إنعام إلى موسكو، ثم لحقت بي بعد أن نالت قبولها في التخصص الذي كانت تحلم به. وفي ظهيرة صيفية دافئة، قررنا أن نمنح أنفسنا فسحة من الزمن، ونخرج معًا نستنشق هواء العاصمة الروسية، نكتشفها كما يكتشف الطفل ملامح العالم لأول مرة.

كانت وجهتنا "حديقة فدنخا"... لا مجرد متنزه، بل عالَم خرافي من الجمال، كأن موسكو تخبئه لنا مفاجأة، تغلفه بالأشجار والتماثيل والنوافير، وتدعونا لرحلة عبر التاريخ والثقافة والترفيه.

سِرنا طويلاً، أعيننا تلتهم المشاهد، وأقدامنا تتعب دون أن تبوح. ومع الوقت، استبدَّ بنا الجوع، فصادفنا عربة صغيرة أنيقة، تبيع عصيراً أحمر وسندويشات تلمع فوقها كريات صغيرة حمراء، بدت كحبات من اللؤلؤ الأحمر. لم نكن نعرف ما هو، لكن المظهر خادع... وجائع.

اشترينا وجبتين دون الإكثار من الاسئلة، ودفعنا مبلغاً أثقل جيوبنا الخفيفة. جلست على مقعد خشبي، رفعت الكوب الأحمر بشغف، وما إن تذوقت أول رشفة، حتى شعرت أن الطماطم قد ثارت علينا! كان عصيراً من معجون الطماطم، لا أكثر. أمسكت بالسندويشة، فتذوّقت طعماً بحرياً مالحاً غريباً، ثم اكتشفت أن تلك الكريات لم تكن إلا كافياراً... بيض سمك!

نظرت إلى إنعام مبتسماً، فقالت بدهشة ممزوجة بالخذلان:

–وليد! شنو هذا؟

قلت ضاحكاً :

–يبدو أننا طلبنا غداء القيصر، لكن بمعدة ابن الجنوب!

تركنا الوجبة كما هي، وواصلنا جولتنا بطوناً خاوية وقلوباً ممتلئة بالضحك. كانت تلك اللحظة درساً صغيراً في صدام الثقافات... كيف يمكن للطعام نفسه أن يكون بالنسبة لشعب "كنزاً "، ولشعب آخر "لغزاً" . ومع مرور الزمن، أصبح الكافيار ضيفاً دائماً على موائدنا، نألفه ونقدّره. لكن عصير معجون الطماطم؟ لا، لم أصالحه قط... فمكانه في قدور البامية والفاصوليا اليابسة، لا في أكواب المتنزهين.

وهكذا، تواصل الأسفار... ويستمر الدرس.

الحصول على شهادة الدكتوراة

إنه خريف عام 1986، حيث جاء عامي السابع والثلاثين يلوح لي، في الوقت الذي أنهيت دراستي العليا في المعهد العالي للتجارة في موسكو، حائزاً على شهادة الدكتوراه في المحاسبة والتحليل المالي بتفوق.

سنوات طويلة من الجهد والكفاح في الغربة، لم يكن التفوق في تلك المرحلة مجرد إنجاز أكاديمي، بل كان خلاصاً شخصياً، وانتصاراً صامتاً على واقع سياسي جعل من أمثالي غرباء في أوطانهم قبل أن يصبحوا لاجئين على أرصفة المنافي.

وقد كان التفوق الدراسي الأكاديمي بمثابة انتصار صغير أرمم به نفسي المتعبة من براثن الغربة وخدوش الشوق لوطني وأمي و أترابي .

لكوني غير بعثي، كان هذا سبباً كافياً لأكون منبوذاً من النظام العراقي آنذاك. كمعارض مستقل، لا ينتمي لحزب ولا يرضخ لإملاء، فقدت حقي الطبيعي في تجديد جواز سفري، لأجبر على السفر بجواز مزور، كي أواصل حياتي، وأبدأ مشواري مع مهنة التدريس حيث حصلت على وظيفة بعد تخرجي مباشرة: كأستاذٍ محاضرٍ في قسم الاقتصاد بجامعة الفاتح، في العاصمة الليبية طرابلس.

في سبتمبر من ذلك العام، صعدت على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية السوفيتية "إيروفلوت"، وقلبي مزيج من الأمل والرهبة. كانت الرحلة لا تتجاوز الأربع ساعات، لكنها بدت وكأنها تعبر سنوات من الانتظار والصبر. كنت أمني النفس ببداية جديدة، بوطن بديل مؤقت يحتضن علمي وخبرتي، وببيئة عربية أدرّس فيها بلغتي وأخاطب بها طلابًا من أبناء أمتي، ولمجرد أن أعيش تلك اللحظات ولو في مخيلتي كانت تنتابني قشعريرة الحنين للغتي وموروثي العربي الأصيل الذي انتمي إليه.

لكن كل ذلك تلاشى عند أول نقطة حدودية، وتلاشت تلك القشعريرة وحل مكانها نوعاً آخر من المشاعر المختطلة بين الاستغراب والتعجب والخذلان والخيبة ...

فما إن وصلت مطار طرابلس، حتى اصطدمت بالواقع العربي المرير. تقدّمت بجوازي وورقي الرسمي من الجامعة إلى رجل الأمن المسؤول عن الختم، فحدّق بي بنظرة جافة، لا تشبه نظرات الترحيب، ثم أشار إليّ أن أجلس جانباً، دون أن يعيد لي جوازي أو يخبرني بما يجري. جلست ساعة كاملة بلا إجابة، لا أحد يكلّمني ولا أحد يشرح لي ما يحدث. وعندما اقتربت مستفسراً، أمرني بالعودة إلى مكاني. كانت الإهانة صامتة، لكنها جارحة.

بعد نصف ساعة أخرى، جاء رجلان، وأشارا لي أن أرافقهما. لم يشرحا شيئاً، ولم يكن في وجهيهما أي أثر للاحترام أو المروءة. اقتاداني بصمت إلى ذات الطائرة التي جئت بها من موسكو، وهناك فهمت الحقيقة: لقد صدرت أوامر أمنية بمنع دخول العراقيين إلى ليبيا، دون تفريق أو تدقيق. مجرد كوني عراقياً، كان سبباً كافياً للرفض والطرد.

عدت أدراجي إلى موسكو، لكن مأساة العودة لم تكن أقل وطأة من طردي. كنت قد غادرت بتأشيرة "خروج نهائي"، ما يعني أن إقامتي في الاتحاد السوفيتي أُلغيت رسمياً. لم يكن لدي الحق بالعودة. في لحظة وجدت نفسي بلا بلد، بلا أوراق شرعية، ولا حتى مأوى.

اتصلت بمنظمات عراقية معارضة في موسكو، وأبلغتهم بما جرى. بقيت في مطار شيريميتيفو أكثر من ست ساعات، أنتظر الموافقة على الدخول، لاجئاً مؤقتاً في أرضٍ كنت قد غادرتها بطموح المغادر لا العائد. وأخيراً، وبعد ساعات من التوتر والقلق، سُمح لي بالدخول مجدداً. عدت إلى غرفتي القديمة في السكن الطلابي، مطأطئ الرأس، متعباً جسدياً ونفسياً، أحمل في داخلي خيبة مضاعفة: خيبة الطرد، وخيبة الانتماء.

لم تكن هذه الحادثة منعزلة أو فريدة. كانت جزءاً من محنة يعيشها آلاف العراقيين الذين وُضعوا في خانة "اللا منتمين"، فقط لأنهم لم يسبّحوا بحمد الطغيان. نحن الذين تمزقت جوازاتنا، وقُطعت أنفاسنا على حدود الدول الشقيقة، وعوملنا كغرباء في كل مكان، فقط لأننا لم نبع ضمائرنا.

وللحديث بقية...

السفر الى ليبيا مجدداً

لم تكن العودة إلى ليبيا مجرّد رحلة عمل، بل كانت فصلاً جديداً من فصول القلق، والانتظار، والتحدي. بعد نحو شهر من منعي دخول طرابلس في المحاولة الأولى، وردني اتصال من القسم الذي قُبلت فيه للعمل، يؤكد أن الأمور قد تم تصحيحها، وأنه بإمكاني السفر من جديد. بدى وكأن نافذة صغيرة من الأمل قد فُتحت، فقررت أن أجرب حظي مرة أخرى.

كانت هذه الرحلة مختلفة، فقد رافقتني شقيقتي التي أنهت دراستها في اقتصاديات الطاقة، وزوجها المتخصص في الرياضيات، وابنتهما الصغيرة. وكان برفقتنا أيضاً زميلان عزيزان: الدكتور نجيب، خبير الإحصاء، والدكتور عبد الرزاق، الطبيب البيطري. كنا خمسة أشخاص، نحمل آمالاً كبيرة وقلقاً أكبر.

وصلنا مطار طرابلس، وبدأ السيناريو يتكرر، لكن ببعض التعديلات. تم فصلنا إلى مجموعتين: العائلة في صف المقاعد المقابل، ونحن الثلاثة على الجانب الآخر. استندتُ إلى تجربتي السابقة ولبست عباءة الهدوء، رغم أن كل شيء حولي كان يوحي بالعكس. لا طعام، لا ماء، لا إجابات... فقط انتظار مرير.

بعد ثلاث ساعات، نادى الموظف باسم زوج شقيقتي. سمحوا لهم بالدخول، واكتشفت لاحقاً أنه استطاع تدبير الأمر بمساعدة قريب له يعمل في ليبيا منذ سنوات. الرجل نسّق مع جهة ما، وحُجزت جوازات سفرهم كجزء من الترتيب.

أما نحن، فبقينا ننتظر مصيرنا. بدأت أشعر بالإعياء، وضغطي ارتفع بشكل مفاجئ. نُقلت إلى المستشفى، وهناك تلقيت العلاج، ثم أُعدت إلى المطار في سيارة إسعاف. خلال الطريق، دار حديث قصير مع أحد المسعفين، شرحت له وضعي، فطلب اسمي وقال إنه سيحاول الاتصال بشخص يعرفه، مسؤول كبير، قد يتمكن من مساعدتنا.

مرت ليلة قاسية.

وفي منتصف نهار اليوم التالي، جاء الفرج. سُمح لنا أخيراً بالدخول. استأجرنا سيارة أجرة وتوجهنا مباشرة إلى جامعة الفاتح، التي تُعرف اليوم بجامعة ليبيا. استقبلنا في سكن الأساتذة مجموعة من الزملاء العراقيين، لكن لسوء حظنا، كان اليوم التالي عطلة رسمية، فمر الوقت بطيئًا وثقيلاً.

صباح اليوم الثالث، ذهبت إلى القسم الذي تم تعييني فيه. هناك استقبلني الدكتور صالح المهيب، رئيس القسم، بابتسامة طيبة وكلمات دافئة أزالت شيئًا من تعب الطريق. شرحت له ما مررت به، فعبّر

عن أسفه لما يحصل من تصرفات فردية لا تمثّل شعب ليبيا الكريم، وأتمّ إجراءات مباشرتي للعمل فورًا.

لكن القصة لم تنتهِ هنا.

المباشرة في التدريس الجامعي دون إقامة رسمية: رحلة قلق واعتقال

بعد أن باشرت رسمياً عملي كأستاذ جامعي في قسم الاقتصاد بجامعة الفاتح، كُلِّفتُ بتدريس ثلاث مواد محاسبية، واستلمتُ السكن المخصص للأساتذة. لكن، ورغم هذا الاستقرار الظاهري، كانت هناك غيمة داكنة تحوم فوق رأسي: جواز سفري بقي في المطار، ولا أعلم مصيره.

كانت تلك مشكلة كبرى. فدون جواز، لا يمكنني الحصول على إقامة رسمية، وبدون إقامة، لا يُصرف مرتبي. هكذا مضت ثلاثة أشهر ثقيلة، غارقة في القلق والانتظار، وأنا أتنقل بين دائرة الجوازات في الجامعة التي تحيلني إلى الجوازات العامة، وهناك، أواجه الازدحام والفوضى، لأخرج في كل مرة بخفي حنين.

في إحدى تلك المراجعات، رافقني الدكتور عبد الرزاق، الطبيب البيطري الذي كان زميلي في الرحلة، ويعمل أيضاً أستاذاً في كلية الزراعة. دخلنا إلى دائرة الجوازات العامة، وشرحنا الموقف لأحد الضباط، لكننا فوجئنا بأننا نُودع في التوقيف مع مجموعة من الأشخاص من جنسيات أفريقية مختلفة، دخلوا البلاد بدون جوازات.

كانت صدمة كبيرة. فنحن أساتذة جامعة، ومكاننا ليس هنا. غير أن الصدفة وحدها أنقذتنا: كان أحد الضباط من طلاب القسم الذي أُدرّس فيه، وما إن رآنا حتى ثارت ثائرته، وصرخ في الحارس: "من سمح بإدخال هذين الأستاذين إلى الموقف؟!" وبعد دقائق، حضر مدير الجوازات مع عدد من الضباط، وفكّوا أسرنا وقدموا اعتذاراً رسمياً عن "سوء الفهم" وجهل الموظف الذي اتخذ القرار.

علمت لاحقاً أن المكان الذي أُوقفنا فيه هو موقف الترحيل، المخصص لترحيل الأجانب إلى بلدانهم. تخيّلوا وقع هذا الأمر على نفسي، وأنا الذي لا أملك وجهة أخرى، ولا أوراقاً سليمة، ولا حتى طمأنينة الاستقرار.

في تلك الليلة، عدت إلى السكن بسيارة خاصة، مصحوباً باعتذار رسمي، وتم إبلاغ إدارة الجامعة بما جرى. لكنني قضيت الليل في أرق وذهول، تتصارع في رأسي الأفكار والاحتمالات، حتى أطلّ الفجر دون أن أغمض جفناً، ولم أذهب إلى محاضرتي التي كانت في الساعة الثامنة صباحًا.

عند التاسعة، طرق بابي عدد من أساتذة القسم، من جنسيات عربية مختلفة، وكان في مقدمتهم أحد الأساتذة الليبيين، شاب علمت لاحقًا أنه صالح إبراهيم، ابن أخت القذافي، ويعمل معنا في القسم نفسه.

استمع إليّ وأنا أحكي بتوتر وألم عن رغبتي في مغادرة البلاد، دون أن ينطق بكلمة. خرج، وبعد نحو نصف ساعة عاد... يحمل بيده جواز سفري.

قال بهدوء:"غدًا تُنجز كل الإجراءات، وهذه البلاد فيها من أهلها من يسيء لها... أرجوك، لا تترك العمل. نحن بحاجة إلى تخصصك، ولا بديل لك."

جلست بعد خروجه، أفكر: ما الذي يمنعني من الرحيل؟ وأين أذهب، وأنا معارض موسوم، أحمل جوازاً مزوراً؟ وهكذا، وبمرارة، بدأت أستوعب أن البقاء قد يكون الخيار الوحيد.

وللحديث بقية...

لقاء بعد الغياب

كانت موسكو خلفي، لكن شيئاً منها ظل معلقًا في قلبي. تركت هناك زوجتي وطفلتَيّ، أودعتهن على أمل اللقاء، لكن دون يقين من الزمن. كنت أحمل في داخلي ثقل الفراق وواجب البداية الجديدة في طرابلس، مدينة لم تكن تعرفني، ولم أكن أعرف منها إلا أنها ستغدو ساحة لصراع من نوع آخر، صراع من أجل الاستقرار ولمّ الشمل.

بدأت رحلتي وسط بيروقراطية متشابكة، وإقامات مؤقتة، وأسئلة لا تنتهي من الجهات الرسمية. لكنني كنت أقاوم، لأن هناك ثلاث قلوب تنتظر إشارة واحدة مني، لينطلقن في رحلة اللقاء. كل توقيع على ورقة، كل ختم على وثيقة، كان يقربني خطوة من الحلم: أن نعود عائلة تحت سقف واحد، بعد سنة من الغياب.

مرت الشهور كأنها دهور. وفي كل ليلة، كنت أتفقد صورهم، أتذكر أصواتهم، وأعيد على نفسي وعوداً صامتة بأن الفجر قادم، مهما طال ليل الانتظار. ثم جاء اليوم الموعود.

أبلغتهم: "استعدوا... أنتن على وشك الطيران نحوي."

وحين وطئت أقدامهم أرض مطار طرابلس، شعرت أن قلبي عاد ينبض كما كان. لم يكن لقاءً عاديًا، بل بعثًا جديدًا لحياتي. حضنت الطفلتين وكأنني أخشى أن يكون ذلك حلمًا، والتفتّ إلى عيني زوجتي، فوجدت فيهما كل الحكايات التي لم تُروَ خلال عام الغياب.

أقمنا أولى لياليا في فندق صغير وسط طرابلس القديمة، كانت الغرفة ضيقة لكن القلوب فسيحة بفرحة اللقاء. كانت أصوات البنات تتعالى بالضحك فوق الأسرة المرتفعة، تكتشفان المدينة من نافذة صغيرة تطل على الميناء، وتتعجبان من لون السماء التي بدت أكثر زرقة مما اعتادتا عليه.

بعد أيام، نقلتنا الجامعة إلى السكن المخصص للأساتذة داخل الحرم الجامعي، والمعروف بِ "السكن الإيطالي" نسبة إلى الشركة الإيطالية التي شيدته. مبانٍ بيضاء مرتفعة، بُنيت بصرامة أوروبية، تطل شرفاتها على أشجار زيتون قديمة، وساحات ترابية يتناثر فيها الأطفال في ساعات العصر، يتعلمون كرة القدم بصيحات عالية ولهجات مختلفة.

لكن لم يكن الاستقرار سهلاً كما ظننا. ففي تلك اللحظة التي اجتمعنا فيها، كنا نظن أن الغربة قد انكسرت، لكنّها كانت تتهيأ لتكشف عن وجه آخر. بدأت التحديات تتسلل إلى أيامنا بصمت.

أولها كان المدرسة. طفلتاي، القادمتان من موسكو، اصطدمتا فجأة بلغة جديدة، وعادات لم تألفاها. تلعثمتا أمام المعلمات، وخجلتا من نطق الأسماء. كانت الكتب العربية تبدو كطلاسم، والواجبات المنزلية تتحول كل مساء إلى امتحان لصلابة أعصابنا جميعًا. في أحد الأيام، عادت الكبرى باكية لأن زميلتها سخرت من لهجتها الغريبة، وسألتها:"إنتِ من وين؟" ولم تعرف بماذا تجيب.

أما زوجتي، فقد شعرت أن الوقت ثقيل، موحش. لا صديقات، لا شبكة علاقات، لا أسواق مألوفة. كانت طرابلس تمضي سريعة في الخارج، لكنها بطيئة خلف جدران البيت. كل مساء كنت أعود لأجدها تبتسم، لكنها لا تُخفي التعب. طبختنا الأولى في السكن الجديد أحرقت فيها الأرز، فانفجرت ضاحكةً حتى دمعت عيناها، وقالت: " لم أعد أعرف إن كنت أطبخ أم أُقاوم."

حتى أنا، وسط كل هذا، لم أكن كما كنت. أحاول أن أكون الأستاذ في الجامعة، والأب في البيت، والمواطن في بلد لا يمنحك صك الانتماء بسهولة. كل صباح أفتح النوافذ لأستقبل شمس البحر المتوسط، وأتنفس بعمق... ثم أرتدي قناع التماسك.

مع ذلك، لم نستسلم.

بدأنا نصنع طقوساً صغيرة للاستمرار. في كل جمعة، كنا نخرج في نزهة بسيطة إلى كورنيش طرابلس. تشتري البنات البوظة من بائع عجوز يجرّ عربة خشبية، ونجلس على الصخور نعدّ السفن التي تعبر الأفق. وفي المساء، نُحضّر معاً "البيتزا " في الفرن الكهربائي الصغير، ونجلس أمام فيلم نضحك عليه أكثر مما نتابعه.

ربما كانت تلك الطقوس البسيطة هي حبل النجاة، الذي أنقذنا من الغرق في مهاوي الغربة. لم يكن الاستقرار مفاجئاً ولا كاملاً، لكنه تشكّل ببطء... عبر التفاصيل. عبر الدموع والضحك، والمطبخ والدراسة، والهواء الذي بدأنا نعتاد عليه رويداً.

كانت طرابلس بالنسبة لنا، كما الحياة، لا تمنح نفسها دفعة واحدة... بل تُختبر بالتدريج، وتُعاش بالقبول، وتُحَبّ بالصبر.

وللحديث بقية .....

الرحيل إلى غريان

لم يكن القرار مفاجئاً، لكنه كان ثقيلاً كجبل. بعد ستة أشهر فقط من لمّ شمل عائلتي في طرابلس، صدر أمر اللجنة الشعبية للتعليم العالي: نقل قسم الاقتصاد من العاصمة إلى كلية المحاسبة في مدينة غريان، هناك... في الجبل الغربي، حيث يختلط الضباب بصلابة الحجارة، والبرد بطباع الناس.

رفض كثير من الأساتذة الليبيين القرار. لم يرغبوا في مغادرة طرابلس، مدينتهم، وملاذهم. أما نحن، المغتربين، فلم يكن أمامنا سوى الامتثال. لم نكن نملك ترف الرفض أو حتى التردد. فالقرار نافذ، والطريق إلى غريان بات قدَراً لا مفر منه.

غادرنا طرابلس ونحن نحمل قلقنا في صناديق الكتب وقلوبنا. كانت المسافة تقارب المئة كيلومتر، لكن الإحساس بالبعد لم يُقَس بالأميال، بل بما خلفناه وراءنا.

غريان... مدينة تكتنفها الجبال، وتلفحها الثلوج في بعض فصول السنة. استقبلتنا بصمتها، بشوارعها الضيقة، بسوقها الشعبي الذي يقف في نهاية الطريق كأنه ينتظر زواراً لا يأتون. سكنّا في شقق حديثة بنيت على عجل في منطقة شبه معزولة. لا ضجيج هناك سوى صمت الجبال، ولا حياة سوى مزارع الزيتون الممتدة على أطراف المدينة، ومعاصر قديمة تشهد على زمن الاحتلال الإيطالي.

الكلية كانت بعيدة عن المدينة، بناء حديث يحتضن قاعات واسعة ومسرحاً ومدرجات، ومبنى إداري يُعرف باسم "الأمانة العامة للجنة الشعبية". النظام الجامعي هناك يشبه الدولة نفسها، له مصطلحاته ومصطلحاته وحدها: الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى.

التحقت بالكلية، وبعد فترة قصيرة، وجدت نفسي على رأس قسم المحاسبة، إذ كنت الوحيد الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص حينها. لم يكن التحدي سهلاً، لكنه كان فرصة للانخراط في بناء شيء حقيقي. جاءت بعدها دفعات جديدة من الزملاء، بعضهم مغتربون مثلي، وآخرون من الليبيين، أتذكر منهم ميلود والهادي. كما التحقت زوجتي بالتدريس في قسم الإدارة، لتكون بجانبي في هذا المنفى الجبلي.

بدأنا نحاول صنع حياة. البنات التحقن بمدارس قريبة، وفرشنا البيت بالأمل، لا بالأثاث. تعرّفت على بعض العوائل العراقية التي سبقتنا إلى هناك، يعملون في التعليم أو في مهن طبية. كان ذلك عزاءنا الوحيد في عزلة الجغرافيا والبشر.

في الكلية، كنت فاعلاً في تطوير المناهج وتنظيم الأنشطة، مما قرّبني من العميد الشاب كامل مرعاش، ابن مدينة الأصابعة. شعرنا أن هناك شيئاً من الاستقرار، ولو كان هشاً.

لكن الطمأنينة لا تدوم طويلاً في حياة المنفى. جاء عميد جديد، يحمل في نظرته شيء من الريبة، وفي قراراته شيء من العداء. لم نكن نرتكب ذنباً، سوى أننا لم نكن من هناك. فبدأت قرارات الإقصاء تنهال: ألغيت عقود بعض الزملاء، وكانت زوجتي من بينهم. ثم جاء دوري. واحداً تلو الآخر، سقطنا من سجلّات الكلية، وكأننا لم نكن يوماً جزءاً منها.

عدنا إلى طرابلس... عودة بلا احتفال. عينت زوجتي في جامعة ناصر، وأنا في الجامعة المفتوحة. لكن شيئاً ما انكسر فينا. استقرار آخر يُسلب، وأمل آخر يتكسر على صخور السياسة والمزاجية.

وهكذا، تبدأ رحلة جديدة... برائحة منفى آخر، ومعاناة لا تزال تتشكل.

وللحديث بقية...

العودة إلى طرابلس وما قبل العودة

كانت غريان أكثر من مدينة عابرة في رحلتي الطويلة مع الغربة. كانت محطة فريدة، لا يشبه وقعها في القلب وقع أي مدينة أخرى مررت بها. لم تكن مجرد مكان للسكن، بل كانت فضاءً دافئًا نسجت فيه علاقات إنسانية صادقة لا تزال حيّة حتى اللحظة، كأنها تتحدى الزمن والغربة والنسيان.

هناك، تعرّفت على عوائل عراقية كريمة من تلك التي يمنحك القدر لقاءها كهدية نادرة. من بينهم صديقي الدكتور كاظم المقدادي، الذي يقيم الآن في السويد، والمرحوم الدكتور عبد الستار الصافي، الذي ما زال حضوره يرافقني رغم الغياب، والدكتور عبد الكريم عاشور، الذي انقطعت أخباره منذ زمن، ويُقال إنه استقر في براغ. كما لا أنسى المهندس الهادئ جاسم هداد، المقيم حاليًا في استوكهولم.

ومن الشخصيات التي تركت أثرًا طيبًا في نفسي، الدكتور رضوان الوكيل، أبو رافد، صاحب الخُلق الرفيع والروح الودودة. كان مثالًا للرقيّ في التعامل، جمعتني به علاقة يزينها الاحترام المتبادل، وتظل واحدة من أجمل ما احتفظت به من تلك المرحلة.

لكن من أعمق ما تركته تلك المدينة في وجداني، علاقتي بعائلة الأستاذ مجيد مطرود، المعروف بـ"أبو بيروت"، وعائلته النبيلة. أحببت فيهم طيبة القلب ونقاء النية وكرم المعشر. وفي قلب هذه العائلة، كانت بيروت، الطفلة ذات الوجه المشرق والبسمة التي تبعث الحياة. كنت قد تعلّقت بها وهي لا تزال في السادسة من عمرها، وارتبطت بصداقة متينة بابنتي لينا، حتى أصبحتا كأنهما أختان.

لكن عبث الأقدار لا يرحم. ففي يوم من أيام نيسان الجميلة، تحديدًا في الثاني والعشرين من أبريل عام 1990، تعرّضت بيروت لحادث دهس مؤلم. أصيبت إصابة بالغة في العمود الفقري، وقطع الحبل الشوكي أنهى كل رجاء. مكثت في المستشفى ثلاثة أيام، غائبة عن الوعي، ثم صعدت روحها الصغيرة إلى السماء، تاركة في قلبي ألمًا لا يخبو، وجرحًا لا يلتئم.

ولم تكن غريان فقط مسرحًا للفقد، بل أيضًا شاهدة على لحظات فرح لا تُنسى. ففي 17 تشرين الأول/أكتوبر 1988، رُزقت بابنتي الصغرى، وأطلقت عليها اسم "نجاة". كان يومًا استثنائيًا، مشحونًا بالعاطفة، حيث اجتمعت في قلبي مشاعر الأبوة المتجددة، وبهجة ميلاد حياة جديدة. وفي مفارقة لم تخلُ من الرمزية، بلغني في اليوم ذاته خبر وفاة شقيقتي الكبرى "نجاة"، والتي كانت قد رحلت قبل سنوات، لكن الخبر لم يصلني إلا في تلك اللحظة. لم أسمح للحزن أن يسرق فرحة المولودة، بل رأيت

في الاسم امتدادًا لذكرى عزيزة، وكأن الحياة تعيد ترتيب أوراقها بصيغة لا يدركها إلا من اختبر الغربة: حين يمتزج الوداع بالاستقبال، والفقد بالبشارة.

هذان الحدثان—رحيل بيروت، وولادة نجاة—كانا من أعمق ما علق في روحي من زمن إقامتي في غريان. لا أستطيع أن أمرّ على تلك المرحلة من أسفاري دون أن أنحني لذكراها، وأهمس لها: ما أثقل ما حمّلتنا إياهِ يا غربة

العودة إلى طرابلس: فصل جديد في المنفى الأكاديمي

في منتصف عام 1988، وبعد أن هدأت نسبيًا بعض العواصف التي رافقت مسيرتي في المنافي السابقة، وجدتني أعود إلى طرابلس الغرب، تلك المدينة التي تشبه في تقاطيعها مدن المشرق لكنها تختلف عنها في إيقاعها وأمزجتها. حملت معي حقائب قليلة وثقيلة في آن: ثقيلة بما فيها من كتب ومخطوطات وأوراق، وأثقل منها بما تحمله الذاكرة من محطات الترحال والخذلان والآمال المؤجلة.

لم تكن الجامعة، هذه المرة، مسؤولة عن توفير سكنٍ لي، كما جرت العادة في تجارب سابقة، بل كان عليّ أن أواجه وحدي معضلة الإقامة في مدينة تعجّ بالمتغيرات السياسية والاجتماعية، وتتسع دوائرها بقدر ما تضيق الفرص فيها. كان النظام المتبع أن يتقاضى الأستاذ الجامعي بدل سكن، لكنه لا يُمنح سقفًا يأويه. وفي واقع الحال، لم يكن هذا البدل كافيًا ليغطي حتى الحد الأدنى من متطلبات السكن اللائق.

لكن ما عجزت عنه البيروقراطية الرسمية، تداركه وفاء الصداقات القديمة، إذ تدخل أحد أصدقائي الليبيين، وكان وقتها يشغل منصب رئيس جامعة، ومن الشخصيات المؤثرة في الوسط الأكاديمي الليبي، فأقنع الجهات المعنية بمنحي شقة صغيرة ضمن ما يُعرف بـ"السكن الكوري" في جامعة الفاتح. كانت شقة ضيقة، متقشفة، بالكاد تصلح لسكن مؤقت، لكنها في حينها بدت لي كملاذ آمن وسط عاصفة من الاحتمالات المجهولة.

التحقت بموقعي الجديد وقد مُنحت رتبة أكاديمية أعلى، بعد أن تمت ترقيتي إلى درجة "أستاذ مساعد"، وهي مرتبة علمية تفوق رتبة "محاضر". لم يكن ذلك مجرد تحصيل وظيفي، بل كان اعترافًا ضمنيًا بمساري العلمي الطويل، الذي لم يوقفه نفي ولا مطاردة ولا خذلان. في تلك الأيام، تعرفت على رئيس الجامعة، الأستاذ الدكتور عامر غميض، رحمه الله، وهو رجل ديناميكي، حيوي، يمتلك كاريزما نادرة، جمع بين الحزم والرؤية، وكان من أوائل من منحني الثقة حين أبلغني بأنني قد عُينت عميدًا لكلية الإدارة والاقتصاد، بالإضافة إلى رئاستي لقسم المحاسبة.

انغمست في العمل الأكاديمي بكل جوارحي. كان النظام الجامعي الليبي يسمح بمساحة واسعة من الاجتهاد والابتكار، لا سيما في ما يخص البحث العلمي والتأليف. ساعات الدوام كانت طويلة، تمتد من الصباح الباكر حتى ما بعد الظهيرة، لكنها لم تكن مرهقة بقدر ما كانت محفزة. ولأول مرة منذ سنوات شعرت بأنني أستعيد شيئًا من ذاتي التي بعثرتها المنافي. شرعتُ بتأليف كتب أكاديمية متخصصة، كان أولها في المحاسبة الإدارية، ثم أتبعتها بمذكرات في التحليل المالي للمشاريع التجارية، ثم جاء الجزء

الأول والثاني من المحاسبة المتوسطة. كانت تلك المؤلفات بمثابة عتبات جديدة في مسيرتي الفكرية، فصّلت فيها مفاهيمي وأطرحت خلاصة تجاربي بين النظرية والتطبيق.

لكن هذه اللحظة المزدهرة سرعان ما تعكرت، إذ بدأت تلوح في الأفق بوادر خلافات سياسية بين الزملاء العراقيين، الذين وفد بعضهم إلى ليبيا بعد نكسة الغزو العراقي للكويت واندحار الجيش العراقي أمام قوات التحالف. كنت، بطبيعتي، متعاطفًا مع المظلومين والمهجرين، وسعيت بقدر ما أستطيع لمساعدتهم في الحصول على فرص داخل الجامعة المفتوحة، لكن هذا الموقف النبيل انقلب عليّ، فبعض من ساعدتهم كانوا أسرع الناس إلى النكران، وربما أسوأهم في الحقد.

كانت مكانتي واحترامي لدى إدارة الجامعة، وعضويتي في المجلس العلمي، تثير حسدهم. لم يكتفوا بالتحامل، بل ذهبوا إلى ما هو أبعد، فشرعوا بكتابة تقارير عن خلفيتي السياسية وأرسلوا تلك الوثائق المسمومة إلى جهات أمنية ليبية متعددة. لم يكن الأمر مفاجئًا تمامًا، فمثل هذه السلوكيات اعتدناها ممن يتسللون إلى المراكز العلمية بقلب لا يعرف شرف الكلمة ولا حرمة العِشرة. لكن ما لم أكن أتوقعه هو الموقف النبيل للإدارة الليبية، التي رفضت تلك التقارير جملة وتفصيلًا، ووقفت إلى جانبي في صمتٍ حكيم وصبرٍ صلب. بقيت في موقعي، لكن شعورًا داخليًا بالأمان بدأ يتآكل، وانتابتني شكوك ثقيلة حول من يمكن أن أثق به مجددًا.

حين سنحت الفرصة، انتقلت إلى سكن جديد خارج الحرم الجامعي، شقة فسيحة وحديثة في منطقة تاجوراء، كانت تابعة لمؤسسة الطاقة الذرية، وكان ساكنها الأصلي موفدًا خارج البلاد لإكمال دراسته. أتاح لي هذا السكن الجديد نوعًا من الاستقرار النفسي، بعد ما شهدته من ضيق وتوتر في مقرّي السابق. كنت بحاجة إلى هذا الفضاء الرحب، لا لأرتاح جسديًا فقط، بل لأعيد ترتيب أوراقي الداخلية، وأعيد تعريف علاقتي بهذه المدينة التي أحببتها رغم جراحها.

استمر الحال على هذا النحو إلى أن أكملت ابنتي الكبرى، زينة، دراستها الثانوية. هنا بدأت مرحلة جديدة من الحيرة. بين الاستقرار الذي بدأت أخط معالمه، ومستقبل ابنتي التي تطلع إلى جامعة تستحقها، كان عليّ أن أختار، وأن أواجه مجددًا شبح الرحيل، وكأن قدري أن أظل دائمًا على أهبة مغادرة، حتى حين أُوهم نفسي بأنني استقررت.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من الترقب وعدم الاستقرار... وللحديث بقية

الفراق مجدداً

كأنما الفراق كُتب عليّ قَدَراً لا مفرّ منه، يلاحقني كلّما حاولت أن أستقرّ أو أستجمع شتات أيامي. فبعد جهدٍ مضنٍ في سبيل تأمين مقعدٍ دراسيّ لابنتي الكبرى في إحدى كليات الطب داخل ليبيا – وتحديداً في فرع طب الأسنان الذي سكن حلمها منذ الصغر – بدا أن الأبواب تُغلق في وجه الطموح، وأن الأرض تضيق بما رحبت.

حينها، بدأنا نفكر في خيار الدراسة خارج البلاد. وبعد طول نقاش، وجدنا أن العودة إلى موسكو هي الأنسب، إلى المدينة التي احتضنت طفولتها، وصاغت ملامح شخصيتها، وأتاحت لها التمكن من لغتها وثقافتها. فكان القرار أن تعود وحدها، في آب/أغسطس من عام 1992، لتلتحق بكلية طب الأسنان، ممولة دراستها ومعيشتها على نفقتنا الخاصة.

كان سفرها حدثاً جللاً، لم يمرّ على والدتها مرور الكرام. إذ كيف لقلب أم أن يطمئن وفلذة كبدها تقيم بمفردها في ديار بعيدة؟ ظلّ القلق ينهشها، فقررت بعد عام أن تستقيل من عملها الجامعي وتلتحق بابنتها في موسكو، لترعاها عن قرب وتشرف على دراستها. اصطحبت معها ابنتنا الصغرى، فيما بقيت أنا برفقة ابنتي الوسطى، لينا – رحمها الله – نحاول معاً أن نكمل المشوار في ليبيا.

لكنّ الغياب ثقيل، والوحدة مقيتة. كنت ممزقاً بين وطنين، وبين قلبين، أحمل على كتفيّ أثقال المسؤولية: تأمين معيشة الأسرة هنا وهناك، تغطية نفقات الدراسة، ومتطلبات الحياة، إضافة إلى رحلاتي المتكررة إلى موسكو مرتين في كل عام، رفقة لينا التي كانت تعيش مرحلة مراهقة، وتحتاج إلى رعاية لا تحتمل الغياب أو الانشغال.

شيئاً فشيئاً، بدأت أشعر بالوهن. التزامي بعملي الجامعي أخذ يضعف، وهمومي تتكاثر كأنها لا تعرف الاكتفاء. أدركت حينها أنني لا أستطيع أن أواصل التوازن في هذا الانقسام الوجودي. فكان قراري أن تلتحق لينا بأمها وشقيقتها، ليلتئم شمل الأسرة هناك، ولو مؤقتاً.

وهكذا، وجدتني وحيداً من جديد، أعيش غربتين: غربة المكان، وغربة الروح. بدأ الوطن يبهت في عينيّ، وراودتني فكرة اللحاق بأسرتي في موسكو والبدء من جديد، في ظلّ ما بدا حينها من انفتاح اقتصادي يمنح بارقة أمل. وما إن وقع أول شرخ في علاقتي مع إدارة الجامعة، حتى كان القرار جاهزاً: إنهاء العمل، والانطلاق نحو وجهة جديدة.

سافرت إلى موسكو، لكنني كنت أحمل هذه المرّة حقائب أثقل من السابق: حقائب مفعمة بالقلق والتوجّس، وبشيءٍ من الأمل.

وهكذا، بدأت محطة جديدة... مكتظة بالأحداث، وما تزال تفاصيلها تنتظر أن تُروى.

وللحديث بقية...

جوازٌ تحت الطاولة

في لحظة تشبه تلك التي يُعقد فيها الرجاء على خيط رفيع من الورق، حمل الزميل، الدكتور ح. ن، أوراقه إلى مكتب جوازات الجامعة. كانت المعاملة مكتملة، مؤيدة بجواز السفر العراقي وموافقات العمل الأصولية، وقد نُسجت حولها أشهر من الانتظار والوعود المراوغة. بدا الرجل حينها كمن يهمّ بالخروج من نفق طويل، مثقلاً بصمته وأمله معًا.

كان ضابط الجوازات شابًا بوسامة هادئة وخلق دمث، رحّب به معتذرًا:

– "المكتب يخضع لأعمال صيانة هذه الأيام، وربما تتأخر المعاملة عن الوقت المعتاد..."

هزّ الزميل رأسه بابتسامة باهتة، أقرب إلى ارتباك الداخل بين الثقة والخذلان. ثم غادر، تاركًا ملفه وحلمه في درج معدني لا يحمل من الرحمة شيئًا.

مضت الأيام، وعاد الزميل لمراجعة المعاملة. استقبله الضابط نفسه، لكن هذه المرة بنبرة انفعال:

– "أخي، الملف وصلني بدون جواز سفرك!"

ذُهل الزميل، مدّ يده بالوصل قائلاً:

– "لكن الجواز مذكور بوضوح ضمن المستندات المسلمة... ها هو الدليل!"

لحظة من الصمت سقطت كحجر في بركة ساكنة، ثم ردّ الموظف:

– "سأبحث في الأدراج... ربما سقط الجواز في مكان ما..."

وهكذا بدأ سباقٌ عبثي بين الزمن والإهمال. أسبوع، فشهر، فثلاثة. ثم مضت ستة أشهر كاملة، والزميل معلق، لا إقامة تُمنح، ولا سفر يُتاح، ولا أسرة تُلَمّ شملها. كل شيء مؤجل، رهن جواز لا يُعثر له على أثر.

مرت الأيام كأنها أعوام. كانت المعاملة حاضرة في الملفات، غائبة في الحقيقة. لا أحد يملك إجابة. كل المكاتب تحيلك إلى أخرى، وكل الأدراج موصدة على لا شيء سوى الغبار.

حتى جاء ذلك اليوم، حين تقرر نقل المكتب إلى مبنى جديد أكثر اتساعًا. وبينما كان العمال يرفعون منضدة ضابط الجوازات، ارتفع معها الغموض، وظهر الجواز – هناك، منزوٍ تحت ساق الطاولة الخلفية، مختنقًا تحتها منذ عام.

نظر الجميع إلى الجواز كما لو أنه خرج من تحت ركام زلزال، وضحك البعض في وجوم، بينما ارتفعت من الضابط عبارة تليق بمسرحية عبثية:

– "الله غالب."

ثم عاد كل شيء إلى سيرته الأولى، وكأن شيئًا لم يكن.

لكننا، نحن شهود الأسفار، كنا نعلم أن الطريق ما زالت طويلة، وأن المعاناة، مثل الجواز، قد تُنسى تحت الطاولة... لكنها لا تختفي

موسكو مجدداً... ومقامرة العمر

كان ذلك في العام 1994، حين شددت الرحال من جديد إلى موسكو، وإلى جواري زهرة أيامي... ابنتي الحبيبة، لينا، رحمها الله. كانت ليبيا آنذاك تختنق تحت وطأة حصار قاسٍ، لا نوافذ فيه سوى البحر، ولا منفذ إلا عبر المتوسط صوب جزيرة مالطا.

ركبنا مركب الليل في عاصفة لا ترحم، بحرٌ هائج يجلدنا برعبه، وظلامٌ يشبه حال البلاد. تسللت الدوخة إلى جسد لينا الصغير، فتلاشى كل ما تبقى من رباطة جأشي. لكن مع أول خيوط الصباح، أشرقت مالطا أمامنا كفجر نجاة. جزيرة صغيرة، لكنها تختزن في صخورها سرديات منفى يضرب به المثل إلى يوم الناس هذا.

قضينا هناك يوماً واحداً، لكنه كان كافياً ليغسل عنا آثار الخوف والقلق، قبل أن نتابع الرحلة إلى موسكو، عبر إيطاليا، حيث رقابة صارمة على القادمين من مالطا، خشية تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

موسكو، المدينة التي عرفتها ذات يوم قوية متماسكة، كانت قد تغيرت كثيراً. الشوارع ذاتها، والثلج ذاته، لكن الأرواح مثقلة، والوجوه منهكة. استقبلتني العائلة بفرح اللقاء، لكن سرعان ما خيمت علينا أسئلة مربكة: "ما الذي جئنا نفعله هنا؟"

الكل بلا عمل. والمدينة لم تعد آمنة. المافيات تتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية، والأسعار ترتفع كأنها تسابقنا على البقاء.

وفي إحدى الأمسيات، التقيت بصديق قديم، الشاعر الكردي العراقي عبد الله بشيو، الذي جمعته بي ذكريات التعليم في جامعة الفاتح بطرابلس. كان مقيمًا في موسكو بحكم زواجه من روسية. تبادلنا الحديث عن التغيرات الجارفة، وانهيار المنظومة التي كنا نظنها أبدية.

أخبرني أنه يعيش على فوائد مدخراته المودعة في بنك يُدعى "جارة بنك"، يقدم فوائد مغرية تصل إلى 25%. ورغم أن شيئاً في داخلي كان يهمس بأن هذا فخٌّ احتيالي، فإنني كنت قد تعبت من الحسابات العاقلة، ومن الحذر.

هكذا قررت أن أقامر للمرة الألف... أودعت كل ما أملك، قرابة خمسين ألف دولار، على أمل أن تثمر مقامرتي شيئاً. وفي اليوم التالي فقط... أعلن البنك إفلاسه!

صمتُّ، كاتماً الخبر عن العائلة أيّاماً. لكن الأخبار كانت أسرع من كتماني، وخرجت الحقيقة من شاشات التلفاز وصفحات الجرائد لتفجر صدمة هائلة داخل البيت.

كانت ضربة موجعة، لا في المال فقط، بل في الثقة، في الاستقرار، في معنى أن تخطط للمستقبل.

عندها، لم يعد البقاء في موسكو خياراً. كان لا بد من مخرج. ومن خلف رماد الخيبة، بدأ بصيص جديد يلوح: الأردن.

وبعد سنة من القلق والترقب، جاءني عقد عمل من جامعة العلوم التطبيقية في عمّان، بمسعى كريم من صديق العمر، الدكتور عبد الإله نعمة، المقيم في بريطانيا اليوم، أطال الله في عمره.

كانت بداية رحلة جديدة... ومحنة أخرى.

وللحديث بقيّة...

الأردن

غادرت موسكو، مثقلاً بالخذلان، في منتصف أيلول من عام 1994، بعد عامٍ كامل من الدوران في حلقة مفرغة، أبحث عن عملٍ شريف أو فرصة استثمار تحفظ كرامتي. لكن موسكو، في تلك الأيام، لم تمنح الغرباء سوى الوعود الكاذبة والخداع، ودفعتني إلى خسارة جزء ثمين من مدخراتي التي جمعتها بعرق الجبين في ليبيا.

حطّت الطائرة في مطار الملكة علياء، في الرابعة عصرًا، وهناك كان في انتظاري الصديق الوفي، الدكتور عبد الإله نعمة، ومعه ابنته الصغيرة سارة. كان اللقاء دافئًا، من طينة اللقاءات التي تخلّف في القلب أثرًا لا يزول. آخر مرة رأيته فيها كانت أيامنا المشتركة في ليبيا، يوم كنا نحمل الطباشير ونحلم بأننا نعيد تشكيل الوعي في قاعات الجامعة المفتوحة بطرابلس، وقبلها في كلية المحاسبة بغريان.

استضافني في شقته المتواضعة في منطقة أبو نصير، وأبى إلا أن أكون ضيفه حتى تستقرّ قدماي في أرض جديدة. وفي اليوم التالي، اصطحبني إلى جامعة العلوم التطبيقية، حيث التقيت برئيسها، الدكتور الخضرا – أذكر لقبه دون اسمه – وكان لقاءً تعارفيًا مهنيًا، فتح الباب لمباشرة عملي في قسم المحاسبة.

هناك، وجدتني بين مزيج من الأساتذة؛ عراقيين، سوريين، فلسطينيين، ومصريين، يرأسهم الأستاذ الدكتور محمد مطر، رحمه الله، أردني من أصول فلسطينية، دمث الخلق، عميق الفكر، وذو حضور علمي محترم.

لم تمضِ سوى أيام قليلة حتى استأجرت ملحق فيلا واسعًا بالقرب من دوار الدوريات، يملكه أستاذ جامعي أردني، مهيئًا المكان لاستقبال عائلتي، فالغربة حين تُقاس بوحدتك، تُصبح خانقة.

بدأت الأمور تميل إلى الهدوء، لكني سرعان ما اصطدمت بجو جامعي مشحون. لم يكن ثمة انسجام بين أعضاء القسم، بل تنافس خفي على الزعامة، ومؤامرات تُحاك في الظل، يقودها – للأسف – بعض الزملاء من جنسيات وافدة، هدفهم إدخال معارفهم وأقاربهم إلى الجامعة بأي وسيلة. كان الجو ملبّدًا بالمجاملات والانبطاح أمام ابن مالك الجامعة، الذي لم يكن سوى طالب في إحدى الجامعات السورية، لكنه يتصرف كأنه الآمر الناهي.

رغم كل هذا، ومن خلال تجربتي الطويلة في التعليم، استطعت أن أفرض حضورًا أكاديميًا محترمًا، أشارك في الندوات، وأنشر الأبحاث، وأحاول أن أكون صوتًا مهنيًا مستقلاً في وسط مليء بالتجاذبات.

لكن هذا النجاح لم يُرضِ الجميع؛ فقد أثار حفيظة أحد الزملاء، وبدأت بيننا علاقة متوترة، تحكمها الغيرة لا الحوار.

في المقابل، توطدت علاقتي برئيس القسم، الدكتور محمد مطر، رحمه الله، الذي وجدت فيه العالم الرصين والرفيق الحصيف، فاشتركت معه في تأليف كتب وبحوث كان لها صداها.

ومع التحاق العائلة، شعرتُ لأول مرة بشيء يشبه الطمأنينة. زينة واصلت دراستها في كلية طب الأسنان، وكانت قد بلغت سنتها الثالثة، فيما التحقت لينا بالثانوية الأردنية، ونجاة بإحدى المدارس الخاصة. أما الزوجة، فكان لها دور الركيزة، ربة منزل تحفظ كيان العائلة وسط الغربة والتحولات.

ولأن الاستقرار لا يكتمل إلا بقرار، اشتريت شقة حديثة، واسعة، أحمي بها ما تبقى من مدخراتي، وأتجنب عبء الإيجارات المرتفعة. كما اقتنيت سيارة لادا جديدة، بعد أن ضاقت بي المواصلات وأرهقني التنقل.

بدأنا نعيش حياة أقرب إلى الاستقرار، رغم بعض المضايقات من قلة من المواطنين الذين يرون في الوافد خصمًا على لقمة العيش أو مزاحمًا في السكن. ومع ذلك، فإن الغالبية كانت متفهمة، بل مشجعة للاستثمارات الخارجية، حتى لو كانت على هيئة شقة مرتفعة الثمن.

لكن، وكما هي العادة في أسفاري، لم تطل فترة الهدوء. ما كنت أعلم أن القدر يُخبئ لي فجيعة تقصم الظهر، وتأخذ مني أعزّ ما أملك... فلذة من فلذات كبدي.

عاد الخوف يسكن التفاصيل، والمطاردة تلاحقنا حتى ونحن نبحث عن مأمن، وعيون الرقيب لا تنام... وكأن الغربة قد حفرت فينا جرحًا لا يندمل.

رحيل ابنتي لينا

ما إن استقرت خطاي على أرض الأردن، حتى اندمجتُ بحيوية في معترك الحياة الأكاديمية. كنت أدرّس صباحًا في الجامعة الأهلية، وأعمل مساءً خبيرًا غير متفرغ في "المجمع العلمي للمحاسبين القانونيين" التابع للأستاذ طلال أبو غزالة، حيث أشرفت على دورات تدريبية في مجالات التحليل المالي والاستثمار في الأوراق المالية. لم يكن هدفي سوى أن أؤمن لأسرَتي حياة كريمة في غربة قاسية، وأن أغطي أقساط المدارس للبنات، ورسوم الجامعة لابنتي الكبرى، وأبعث شيئًا من العون لوطني الجريح تحت وطأة الحصار.

لكن، كما في كل منفى، لا تستقيم الأمور طويلاً.

استقال رئيس القسم الذي كانت تربطني به علاقة إنسانية ومهنية رفيعة، وجاء بدله أستاذ من دولة مجاورة، نُصّب بصفقة واضحة بين الإدارة والمال، لا بين الكفاءة والوفاء. جاء حاملًا أجندة معلنة: التضييق على من لا يحمل جنسيته، فكان أول قراراته إلغاء عقودي، ومعها عقود زملاء عراقيين آخرين.

لم يكن أمامي إلا أن أبحث عن ملاذ أكاديمي جديد، فانتقلتُ إلى جامعة أخرى تقع في أطراف عمّان، قرب المطار. أما ابنتي لينا، فقد بقيت في الجامعة الأهلية، تتابع دراستها الجامعية في قسم العلوم المالية والمصرفية، في سنة كانت الأولى والأخيرة...

الجامعة الجديدة أثقلتني بجدول مرهق: محاضرة أولى تبدأ الثامنة صباحًا وتنتهي في العاشرة، ثم فراغ طويل يمتد حتى الثالثة عصرًا، حيث تبدأ المحاضرة الثانية حتى الخامسة مساءً. كنت أقضي الساعات بينهما في مكتبي، مُثقلًا بالانتظار والفراغ والقلق. هذا النظام الجديد حرمني من الاستمرار في عملي مع المجمع العلمي، إذ كانت معظم محاضراته تبدأ في الخامسة.

ومع تزايد المصاريف وتراجع الدخل، بدأ الوضع المعيشي يتآكل بصمت. لكن كل ذلك لم يكن شيئًا أمام ما حدث لاحقًا...

رحلت لينا.

انطفأت فجأة. حادث مأساوي اختطفها من بين أيدينا، من على عتبة الحلم، في سنتها الجامعية الأولى.

فُجعت. تحطم شيء عميق في داخلي. لم تكن لينا مجرد ابنة، بل كانت الوطن الذي استعوضتُ به عن وطني، والنبض الذي أبقاني حيًّا في عالمٍ يتآكلني. برحيلها، شعرت أن كل ما شيدته من عزيمة، وكل ما احتميت به من صبر، قد تهدّم دفعة واحدة.

صرت كمن يعيش عند حافة قبر...

صباحاتي صامتة، وأمسياتي موحشة، وقلبي عالق عند ضريحها، يرعاه بالبكاء والدعاء والوجع.

ذبل الشغف، وتآكلت الرغبة، وانطفأت الحياة في داخلي...

لم أعد أعمل، ولا أدرّس، ولا أرغب في شيء.

بتُّ أبحث عن مستقرٍّ آخر، لا للعيش، بل للهروب من فراغ الفقد...

وللحديث بقية.

البحث عن ملجىء جديد

حين غادرتْ لينا إلى الرفيق الأعلى، انطفأت في قلبي شمعة الحياة.

لم يعد في الأردن ما يُغري بالبقاء، لا المكان، ولا الوجوه، ولا الذكريات. كل شيء صار ثقيلاً، ضاغطاً على صدري كأنفاسٍ معلّقة بين الأرض والسماء. لم أعد أقوى على التحمّل، فقررت أن أطوي تلك الصفحة، وألملم ما تبقى مني لأغادر إلى أوروبا.

لكن الرحيل لم يكن مجرد حقيبة تُحزَم، بل كان حياة تُصفّى. زينة، التي أنهت دراستها ونالت شهادة طب الأسنان، كانت خياري الأول في النجاة من هذا الفراغ. خوفي من المجهول لم يكن أقل من خوفي عليها. استعنت بصديق الطفولة، الدكتور عصام الزند، المقيم في براغ، فأرسل لها دعوة للعمل في مصح لعلاج الأسنان في منتجع كارلوفي فاري. تم الأمر، وراجعت السفارة التشيكية، وحصلت على التأشيرة، وسافرت.

أما أنا، فبدأت أفرّغ بيتي كما يُفرَّغ القلب من ذكرياته. عرضت الشقة للبيع بكل ما فيها، حتى السيارة. وبدأت معركة اللجوء عبر مفوضية الأمم المتحدة. مقابلات، مراجعات، وانتظار ثقيل امتد لعام كامل، حتى صدر القرار باللجوء السياسي إلى الدنمارك.

زينة كانت قد سبقتني إلى هناك، وقدّمت طلباً خاصاً بها. الشقة بيعت، والأشياء تفرّقت، كأننا نحرق آخر جسور العودة. وفي بداية عام 2002 بعد انتهاء احتفالات رأس السنة وأعياد الميلاد، غادرنا الأردن... لا كمن يغادر مكاناً، بل كمن يخلع جلده.

لكنني لم أغادر كل شيء. تركت أمانتي هناك، ضريح لينا في مقبرة صويلح. أزوره كلما سنحت لي الفرصة وسمحت لي صحتي، وقد أوكلت أمره إلى من يحرسه بعين الوفاء، مقابل مكافأة شهرية، ليبقى كما هي، طاهراً، نقيّاً، ساكناً في وجدان من أحبّها.

لم تنتهِ الأسفار بعد. لم أجد الوطن بعد.

وللرحلة بقية

كوبنهاغن

يناير/كانون الثاني 2002

هبطت الطائرة على مدرج مطار كوبنهاغن في مساء شتوي بارد، يحمل بين طياته ارتعاشًا لا تعرف إن كان بفعل الطقس، أم لارتجافة الروح وهي تطأ أرضًا جديدة لا تعرفها، لكنها تأمل أن تكون أكثر رحمة. كنا أنا وزوجتي ونجاة نسير في ردهات المطار بخطى أثقلها المنفى، ولكنها كانت أيضًا مغمورة ببصيص رجاء جاءنا عبر تأشيرة منحَتنا إياها المفوضية السامية للأمم المتحدة، بعد أن أرهقنا المسير في دروب المنافي السابقة.

معنا كان "هاربي" — كلب ابنتي الراحلة لينا — يخطو بخفة لا تشبه تاريخ أيامه معنا. كان شارسًا، صعب المراس، ولكن في ذلك اليوم، بدا وكأنه أدرك بفطرته أن هذه البلاد مختلفة، بلاد تمنح للحيوانات كرامة، وتُسبغ عليها حقوقًا. والغريب أن موظفي البلدية الذين جاؤوا لاستقبالنا لم يُظهروا كثير اكتراث بنا، بل كان كل اهتمامهم منصبًا على "هاربي"، كأنه هو اللاجئ الحقيقي، المنتظر منذ زمن!

في قاعة الوصول، كنت أبحث بعينيّ عن اللا أحد، فإذا بي أفاجأ بكل أحد. وجوه من الذاكرة، من الطفولة، من دفاتر العائلة: شقيقاتي، ابن أخي، بنات شقيقتي، أبناء خالتي... جاؤوا جميعًا يحيطون بي بدفء لم أذقه منذ أعوام، كأن الزمن توقّف لحظة ليقول لي: ما زلت تنتمي.

تقدم مني موظف الاستقبال، وقد بدت عليه الدهشة من هذا الحشد غير المتوقع. شرحت له بهدوء أنهم أهلي، لحمي ودمي، وطلبت الإذن بأن أذهب معهم خلال عطلة نهاية الأسبوع، على أن ألتحق بمركز إقامتي الرسمي في بلدية "كونسو ماوله"، الواقعة على بعد عشرين كيلومترًا من كوبنهاغن، صباح الإثنين. لم أجد منهم سوى تفهّم كريم، بل وساعدوني على حمل أمتعتي، التي بدت وكأنها تحمل فصول غربتي الطويلة، لا مجرد ملابس وأغراض.

استقللنا السيارات، بعضها مستأجر من فرحة اللقاء، وبعضها يخص أحبتي، وانطلقنا. في تلك الليلة، لم يكن البيت الذي دخلته مجرد جدران، بل حضنًا دافئًا التقيت فيه بأفراد لم أرهم منذ سنوات، جمعهم المنفى كما جمعني. جلسنا نحكي، نستعيد الزمن، نغسل وجع الغربة بدموع صادقة، تنهمر بلا إذن، وكأنها تخرج من أعماق كل رحلة قهر مررنا بها.

كل منهم له منفى، له ندبة، له قصة هرب من بلد لا يحتمل فكرة الرفض، ولا يعفو عن من يطلب العلم دون استئذان سلطته. بعضهم يحمل شهادات عليا من موسكو وبراغ وباريس، لكن لا أحد منهم

استطاع العودة، فالعراق آنذاك كان يعتبر من يدرس في الخارج دون موافقة رسمية خائنًا يُسجن لخمس سنوات، وفق قانون جائر لا يعرف سوى القمع.

أما "هاربي"، فقد دخل البلاد مثلنا بجواز سفر وتوقيع ختم، ورافقته بطاقة صحية تحمل اسمه الكامل: هاربي الحيالي. نعم، هنا حتى الكلب له اسم عائلة، وانتماء، وحقوق.

وهذه أولى دروس المنافي المتحضرة: الكرامة لا تُجزّأ، حتى بين الإنسان والحيوان.

وهكذا بدأت أولى أسفار الدنمارك... لا كلاجئ فقط، بل كإنسان يحاول أن يستعيد صوته وسط صقيع المنفى.

وللحديث بقيّة...

على عتبة حياة جديدة

اللقاء والعناق الأول

كان لقاؤنا بالعائلة، بعد غياب وتعب الترحال، دافئًا يفيض بالحنين. أقمنا في بيت شقيقتي خلال أيام العطلة، نستعيد أنفاسنا ونلملم خيوطنا المبعثرة بعد سنوات التشرد والتعب. وفي صباح يوم الاثنين، جاءنا ابن خالتي، المرحوم محمد، بسيارته، يحمل بين عينيه بقايا الحنين وأثر الزمن. أقلّنا أنا وزوجتي وابنتي نجاة إلى مقر البلدية، بينما بقي هاربي، رفيق دربنا الوفي، في ضيافة زينة في كوبنهاغن، التي طال شوقها إليه، كما هو شوقه لها.

أول محطة رسمية

في البلدية، استُقبلنا من قبل رجل لطيف الهيئة، متين الأخلاق، يتولى شؤون اللاجئين. رحّب بنا ترحيبًا كريمًا، يشي بذوق دنماركي راقٍ، واعتذر – بشيء من الحرج – عن عدم توفر سكن دائم في الوقت الحاضر. عرض علينا الإقامة المؤقتة في فيلا واسعة تشاركنا فيها عائلة عراقية، ويسكن في إحدى غرفها شاب إيراني. لم أتردد، فوافقت بروح منفتحة، وقدّر المسؤول هذا الموقف، مشيدًا بتعاوني وتفهمي.

فيلا مشتركة... وقلق خفي

وصلنا إلى الفيلا، فإذا بها بيت كبير تحيطه حديقة أنيقة، وصالة فسيحة، وأربع غرف موزعة بين القاطنين. خصصوا لنا غرفة رئيسية وأخرى صغيرة مجاورة. بدا المكان لائقًا في ظاهره، غير أن سكينته لم تدم طويلاً. فقد عادت سلوكات هاربي إلى حدّتها، وكأن وجه الغربة القديم أطلت ملامحه من جديد؛ الطفل الصغير في العائلة المجاورة كان يهابه حدّ الرعب، وملامح القسوة التي رآها من بعض الوجوه الشرقية أعادت إليه ذكريات مؤلمة. شعرنا بالضيق، ولم تمض أيام حتى نُقلت العائلة إلى سكن آخر يبعد نحو عشرة كيلومترات، وبقينا نحن والشاب الإيراني، الذي تميز بدماثة خلقه وصمته. كان بالكاد يخرج من غرفته، .

الانتقال إلى أوغِب

بعد شهر، خصصوا لنا سكنًا دائمًا في بلدة صغيرة تُدعى "أوغِب". بيت بسيط، أنيق، فيه صالة، غرفتان، حمام، ومرافق مكتملة، متصل من أحد جوانبه بسكن آخر يُعرف بـ"غاكه هوس". كانت البلدة أقرب إلى قرية ساكنة، لا شيء فيها سوى سوبرماركت واحد، بار، محل صغير لبيع البيتزا، مكتبة هزيلة،

ومدرسة تبعد خمسة كيلومترات عن منزلنا. يمر باص النقل العام كل ساعة، ليقطع هذه المسافة في صمت مطبق.

تأثيث الحياة من جديد

بدأنا بتأثيث المنزل بما توفر لدينا من مدخرات، وساعدتنا الإدارة المحلية بدعم إضافي. مضت الأيام ببطء، كما لو أن الزمن في الدنمارك يسير على إيقاع آخر، أكثر هدوءًا وتثاقلاً. التحقت نجاة بالمدرسة، وكان إتقانها للغة الإنجليزية معينًا لها في التأقلم. أما أنا وزوجتي، فقد دخلنا عالمًا جديدًا من اللغة والعزيمة، فانتظمنا في مدرسة للغة الدنماركية. زينة بقيت في مدينة أخرى، حيث كانت إقامتها مستقلة، لأنها جاءت إلى الدنمارك من براغ.

العودة إلى مقعد التلميذ

بدأتُ، في عمرٍ تجاوز الخمسين، حياة التلميذ من جديد. كان الأمر مرهقًا، واللغة الدنماركية وعرة المسالك على من شابت مفارقهم. لكنني كنت مصممًا. وعندما وجدت أن الصف الدراسي غير متجانس في مستواه، طلبت الانتقال إلى مدرسة خاصة في كوبنهاغن. تحقق الطلب، ولكن مقابل عناء يومي في التنقل يستغرق ثلاث ساعات ذهابًا وإيابًا. لم أبالِ. كنت أرى في كل دقيقة على الطريق استثمارًا في بناء ذات جديدة.

نحو الاستقلال

ومع مرور الوقت، بدأت ثمار الجهد تُقطف ببطء، تمامًا كما ينضج التفاح في صقيع الشمال. حصلنا على الإقامة الدائمة، وأنهيت دورة اللغة، وبدأت أفكر في خطوات الاستقلال. لم أشأ أن أظل معتمدًا على المساعدات الاجتماعية، فتبلورت في ذهني فكرة تأسيس جامعة مفتوحة، تكون نواة لمشروع علمي حرّ. وهكذا بدأت الرحلة الجديدة... رحلة البناء.

وللحديث بقية...

ولادة الأكاديمية العربية

حين حللت في الدنمارك، كان جسدي قد بلغ برّ الأمان، لكن روحي ظلت قلقة، كأنها لم تجد بعد موطئ حلم. كان الاغتراب يلفّني من كل جانب، لا من جهة المكان فحسب، بل من جهة المعنى. كنت أتحصّل على معونة من صندوق الرعاية الاجتماعية، لكنها لم تكن في نظري أكثر من قيد ناعم، يذكّرني كل يوم بأني صرت — على غير ما أردت — من عداد العجزة والمعالين.

شعرت بأنني أتنكر لما ناضلت من أجله، وبأن سنوات الكدّ، والسفر، والمعرفة، تنزلق من بين يدي. أردت أن أقف من جديد على قدميَّ، لا متكئًا على عكاز الدولة، بل على ما اختزنته ذاكرتي من تجارب، وما راكمته روحي من عناد.

لكن الطريق لم يكن مفروشاً بما يليق بالأحلام. فرص العمل المتاحة كانت غريبة عن تكويني العلمي، لا تمتّ بصلة إلى ما قضيت فيه عمري بحثًا وتأملًا. هناك، في ذلك الشتات، تولدت الفكرة: لماذا لا تكون هناك جامعة عربية مفتوحة، تُعنى بتعليم أبناء الجاليات، وتربطهم بلغتهم وهويتهم، وتفسح لهم طريقًا للعلم لا تفرضه شروط الغربة؟

هكذا بدأت المغامرة.

ما بين عامي 2003 و2005، كنت أعدّ الدراسات، أبحث، أكتب، وأتراسل، كنت وحيداً في البدايات، لكنني كنت مشبعاً بإيمان داخلي لا تزعزعه العزلة.

وفي الرابع من أيار/مايو 2005، خرجت الأكاديمية العربية المفتوحة إلى النور، مسجلة رسميًا في الدنمارك، ككائن صغير ولد بعد مخاض طويل، لكنه وُلد واقفًا.

استأجرنا مبنىً متواضعاً في شارع "الطاحونة" بمدينة روسكيلده، فيه نادٍ رياضي ضمّنا قسمًا منه. لم تكن القاعات فارهة، لكنها احتضنت بذور حلم كبير. وقت الامتحانات كنا نستعير قاعات النادي، وكنّا نعمل بأيدينا، نصمّم الجداول، نطبع الشهادات، ونستقبل الطلبة.

وكانت زوجتي، رفيقة دربي، نواة العمل الإداري. أوكلتُ لها مهمة التسجيل والاتصالات، فقاتلت كما لا تقاتل إلاّ امرأة آمنت بالمشروع لا بوصفه مؤسسة، بل بوصفه مصيرًا. كنا نتقاسم التعب، ونعتاش على الأمل.

كبرت الأكاديمية بسرعة فاجأتنا. تزايد عدد الطلبة، وتوسعت المهام، ففتحنا باب التعيين والتطوع. جاءنا أساتذة من أوروبا، من العالم العربي، من المنافي، يحملون كتبهم وشوقهم، واحتشدوا تحت راية واحدة: المعرفة باللغة التي يحبونها.

ولأن النور لا يُولد إلا في وجه الظلال، واجهنا حملات تشكيك، ومحاولات تسلق، وبعض من حاولوا السطو على الجهد الجَمّ. لكننا كنا على يقين من الطريق، فواجهناهم بثبات، وواصلنا الصعود.

غير أن الخسارات لا تأتي من الخارج فحسب، بل قد تولد في داخل الصف الواحد. نشب خلاف مرير بيني وبين المسجّل الذي شاركني التأسيس، كان اختلافًا في الرؤية، في الخبرة، وربما في الأفق. ولم يكن أمامنا سوى الانفصال، وقد كان مؤلمًا، كأنك تُنزِع من جسدك ضلعًا.

ومع ذلك، واصلت الأكاديمية مسيرتها.

ما زالت تنبض، تُعلّم، وتفتح أبواب الأمل لمن شاء العلم طريقاً في أرض الغربة. أما أنا، فما زلت أرى في كل طالب يتخرج من قاعاتها، قطعة من تلك الذات التي رفضت أن تُهمّش أو تُختزل في بطاقة رعاية.

وللأسفار بقية...

الانتقال إلى كوبنهاغن

منتصف 2008 – قرار الانتقال

حين بدأ العمل في الأكاديمية يتوسع، شعرت أن البقاء في أطراف الدنمارك لم يعد يتناسب مع الطموح المتصاعد.

كانت المسافة تزداد، لا فقط جغرافياً، بل رمزياً، بين موقعنا المتواضع وبين مراكز القرار ومؤسسات الدولة، العزلة التي كنا نعتقدها أمناً، أصبحت عبئاً على الرؤية، وعلى مناخ الحياة اليومية.

منتصف عام 2008، اتخذت القرار بالانتقال إلى العاصمة كوبنهاغن. استأجرنا مبنى في منطقة هادئة تُدعى بغونس هوي، شارع صامت كما لو أنه يحتفظ بأسرار سكّانه. المبنى من أربعة طوابق: الأرضي كان نادياً اجتماعياً، وفوقه كان مقر الأكاديمية، يجاورها محترف نحاتٍ دانماركي، أما الطابق العلوي فكان شقة عائلية دافئة. بين تلك الجدران، بدأت الأكاديمية تتنفس هواءً جديداً.

أواخر 2008 – لحظة الاعتراف

في ذلك العام، استقبلنا وفداً من اتحاد الجامعات العربية، ضمّ الأستاذ الدكتور صالح هاشم، رئيس الاتحاد، والدكتور رحيم الحنيطي، رئيس الجامعة الأردنية.

كانت الزيارة بهدف تقييم الأكاديمية تمهيداً لقبولها عضواً مشاركاً في الاتحاد، لم تكن لحظة سهلة، بل امتحاناً كاملاً، لكنه كان امتحاناً اجتزناه بثقة.

وبعد مراجعة دقيقة وفحص شامل، جاء القبول المنتظر.

تلك اللحظة لم تكن فقط اعترافاً بمؤسسة، بل تصديقاً على رحلة طويلة من العناء والإيمان.

2008 – تمثيل العراق في اليونسكو

لاحقاً، في العام نفسه، كان لي شرف تمثيل العراق في اجتماع وزراء التكنولوجيا المنعقد في باريس بدعوة من اليونسكو. شاركت إلى جانب وزير العراق، وكانت تلك لحظة رمزية ومؤثرة: من منفى قاسٍ إلى تمثيل وطني على منصة دولية.

2009 – الحريق والنزوح

لكن كما في كل مسيرة، لا بد من اختبار.

ففي عام 2009، اندلع حريق في جناح النادي الاجتماعي، امتد أثره إلى الأكاديمية. اضطررنا للانتقال إلى حيٍّ بعيد ومتواضع في أطراف كوبنهاغن، حيّ كبير لكنه بعيد عن مركز المدينة، قليل المواصلات. وهناك، ورغم قسوة الظروف، احتفلنا بالذكرى العاشرة لتأسيس الأكاديمية، كانت أمسية دافئة، امتزجت فيها الذكرى بالعزم.

2015 – العودة إلى المركز

ظلّ الحلم بالعودة إلى المركز قائماً، حتى تحقق عام 2015، عدنا إلى قلب كوبنهاغن، لكن هذه العودة لم تخلُ من صعوبات: مشاكل الإيجار، غياب مواقف السيارات، وقلق الاستقرار الإداري.

2025 – مبادرة مصطفى الثرواني

في خضم هذه التحديات، جاءت مبادرة رائعة من أحد طلبة الدكتوراه في المحاسبة، اسمه مصطفى الثرواني ، حيث منح الأكاديمية جزءاً من مبنى حديث ومؤثث، دون مقابل، دعماً منه للمشروع الذي آمن به. موقفه كان نبيلاً واستثنائياً. ولأن الكرامة لا تُنسى، قررنا إدراج اسمه في سجل الإدارة والمالكين، وهو أهل لذلك وأكثر.

نحو المستقبل – تأمل في الراية

اليوم، تمضي الأكاديمية في مسارها، تعقد الاتفاقيات العلمية مع جامعات الخليج والمغرب العربي وأوروبا، ولا تزال شعلة التعليم فيها متقدة.

لكنني – وفي لحظة تأمل بين جدران الأيام – بدأت أفكر بصمت: هل حان وقت الترجل؟

لقد عشت فصول التأسيس، وحملت العبء في البدايات. اليوم، أشعر أن من واجبي أن أُسلم الراية لجيلٍ جديدٍ، قادرٍ على مواصلة المسيرة بعزم وحيوية. سأبقى، نعم، شاهداً وموجّهاً، إلى أن تكتمل دورة الأكاديمية وتسير بأقدام غيري. فالراحة لم تعد ضعفاً، بل استحقاقاً لمن أمضى عمره في البناء.

والحديث... ما زال له بقيّة.

صراع من أجل الجنسية

لم تكن الجنسية الدنماركية، بالنسبة لي، مجرد ورقة رسمية أو جواز أزرق أنيق يسهل التنقل والسفر، بل كانت معركة طويلة النفس، ومخاضًا عسيرًا، وانتزاعًا لحقٍ بدا، في لحظات كثيرة، مستحيل المنال.

دخلت هذه البلاد محملًا بأحلام الخلاص والكرامة، حالماً بمكان آمن يحتضن غربتي ويمنحني هوية قانونية لا يُساومني عليها أحد. لكن الطريق إلى "الحنسبة" كما يُقال، لم يكن مرصوفاً بالنوايا الحسنة، بل بالشروط المتغيرة والعقبات القانونية التي تفترس الوقت والعزيمة.

كان أول الشروط هو الحصول على الإقامة الدائمة، وهذا بحد ذاته رحلة شاقة. وبعدها يبدأ العدّاد: عشر سنوات من الانتظار، وبعدها فقط يُسمح لك أن تحلم بجنسية تُعدّ حلمًا بعيدًا لكثير من اللاجئين.

ثم تأتي الاختبارات:

- امتحان اللغة بمستواه الثالث المتقدم،
- امتحان المجتمع أو "اختبار الجنسية"، خليط معقد من التاريخ والسياسة والفن والجغرافيا والاقتصاد — امتحان يفشل فيه أكثر من 60% من المتقدمين.
- سجل نظيف تمامًا: لا جرائم، لا مخالفات، حتى السرعة الزائدة تُحسب عليك!
- أربع سنوات عمل بدوام كامل قبل تقديم الطلب.

والأصعب من ذلك كله، أن هذه الشروط لم تكن ثابتة؛ كانت تتبدل وتتعقد عامًا بعد عام، كأنها لعبة بيروقراطية تُصمم خصيصًا لإقصاء الحالمين.

في عام 2012، تقدمت بطلب رسمي. لم يكن امتحان الجنسية قد أُقر بعد، وظننتُ أن الطريق سيكون أسهل، لكن مخالفة مرورية — نعم، مجرد سرعة زائدة — كانت كافية لتأجيل حلمي لثلاث سنوات.

عدتُ للمحاولة في 2015، فوجدت أن الامتحان الجديد قد أُضيف. جلستُ أدرس ستة أشهر متواصلة، أغوص في كتب التاريخ الدنماركي وقوانينهم وسياستهم، أحاول أن أُتقن ما لا يشعر به الدنماركيون أنفسهم بالحاجة إلى تذكره.

تقدمتُ في أوائل 2017، وانتظرت عامين كاملين لدراسة ملفي. ثم جاءت الجوائح والأوبئة التي أجلت كل شيء، فامتد الانتظار حتى 2020.

وفي نهاية ذلك العام الصعب، صدر القرار: لقد حصلتَ على الجنسية!

كانت لحظة نادرة، اختلط فيها الفرح بالإنهاك، والاعتزاز بالمرارة. كنت من العرب القلائل الذين نالوا هذا الامتياز في تلك الدورة، وكنت أعلم تمامًا أنني لم أحصل عليه إلا بعد صراع.

نعم، نلتُ الجنسية، لكن الرحلة لم تنتهِ بعد.

ففي الغربة، كل انتصارٍ هو بداية لصراع جديد...

السفر التاسع: على تخوم العدم

الطعنة... حين صار الدم جواز مرورٍ إلى الحياة

مقدمة

ليست الغربة مجرّد انتقالٍ من وطنٍ إلى منفى، ولا هي محض تبدّل في الجغرافيا أو تبدّل الوجوه واللغات. إنها اغترابٌ أعمق، يسكن الأعماق، يُبدّد المعنى ويشوّش الإيقاع الداخلي للنفس. في الغربة، لا تُقاس الأيام بعدد الساعات، بل بعدد المرات التي تحاول فيها أن تقنع نفسك بأنك ما زلت تنتمي للحياة.

كان يمكن لهذا السفر أن يكون كسابقاته، مجرد محطة أخرى من تعب الاغتراب، لكن ما حدث في تلك الليلة لم يكن عارضًا... بل كان مفصليًا، فاصلاً بين ما كنتُه وما صرت عليه. ففي لحظةٍ واحدة، اختزلت الغربة كلّ وجوهها — الثقافية، والدينية، والنفسية — في نصل سكين، وفي يدٍ غريبة تتوهم الحق في أن تقرر من يستحق الحياة، ومن يستحق الطعن.

هذا السفر لا يروي مجرد واقعة اعتداء، بل يستحضر لحظة مواجهة حادة مع الفراغ، مع المجهول، مع العدم الذي يختبئ أحيانًا في أبسط الزوايا... عند باب بيتك.

الحدث

في مساء اليوم الثاني من نيسان عام 2023، وكان أول أيام شهر رمضان، لبّيت دعوة إفطار كريمة من أحد الأصدقاء الأطباء من الجالية المغربية، رغم علمه أنني لا أصوم. لم تكن الدعوة إلّا تعبيرًا عن مودةٍ خالصة، واحترامًا لحرمة الشهر الفضيل، واحتفاءً بلقاء بعض الوجوه المؤمنة، المعتدلة في تدينها، الرصينة في سلوكها.

انفضّ المجلس قرابة التاسعة والنصف مساءً، وعدتُ أدراجي إلى سكني الكائن في إحدى ضواحي العاصمة كوبنهاغن. كان الليل قد بسط عباءته، والمطر يهمي خفيفًا، كأنه يتردد في النزول، وكنت متعبًا، مثقل الخطى، أجرّ ظلالي نحو الموقف القريب من منزلي.

وما إن أغلقت باب السيارة، حتى وجدتني وجهًا لوجه أمام رجل غريب، ضخم البنية، كث اللحية، تنبض الوشوم على وجهه وعنقه كأنها نقوش الغضب. لم ينبس بكلمة، لم يمنحني حتى لحظة ارتياب... أمسك بمعصمي الأيمن، وبحركة مباغتة سدد إلى عنقي ست طعنات متلاحقة، تحت أذني اليمنى مباشرة، مستهدفًا الشريان السُّباتي، كما لو كان قد أعدّ طعناته سلفًا، بنية قاطعة: القتل.

أعترف — وربما لا يفيد الاعتراف حين تُعلّق الروح على حدِّ نصل — أنني تجمدت في مكاني، لا يدٌ ارتفعت، ولا صرخة انطلقت. كأنما انسلخَ الجسد عن الوعي، وكأن للدهشة سلطانًا أعظم من الخوف. سال دمي غزيرًا، وانهدّ جسدي على الإسفلت. أما المعتدي، فقد انسحب بهدوء الوحوش، وكأن مهمته قد اكتملت.

لكن الحياة، رغم خذلانها، أبت أن تفلتني من قبضتها. نهضتُ، مترنّحًا، مسكونًا بشيء يشبه المعجزة، وسِرتُ بخطى مرتبكة نحو الشارع العام، حيث يقع متجر صغير يديره رجل عراقي. ما إن رآني حتى صُدم، واتصل بالشرطة في الحال. لم تمضِ خمس دقائق حتى وصلت سيارة إسعاف ترافقها سيارات الشرطة. قُطعت الطريق، أُجري لي إسعاف أوّلي، ثم استُجوبت سريعًا وقدّمتُ أوصاف المعتدي، قبل أن تُنقلني سيارة الإسعاف إلى المستشفى.

كانت الساعة تقترب من الحادية عشرة والنصف حين أدخلوني غرفة العمليات. أُخضعت لتخديرٍ كامل، وأجريت لي جراحة استغرقت نحو خمس ساعات، لمحاولة إنقاذ ما تبقى من الأنسجة، وترميم مواضع الطعن، وإجراء بعض الإصلاحات التجميلية للندوب التي خلفها الاعتداء.

وبعد أقل من نصف ساعة من الهجوم، تم القبض على الجاني. في التحقيق، زعم أنه لم يكن في وعيه، وأنه كان تحت تأثير المخدرات. لكنه، رغم ما ادّعى، أقر بأنه كان يراقبني منذ مدة، متضايقاً من "تفريطي" في أداء الشعائر، إذ لاحظ أنني أمر بجوار المسجد القريب دون أن أدخله. وهكذا، بنظره، أصبحت هدفًا يستحق القصاص.

في المحكمة، حُكم عليه بالسجن أربع سنوات فقط. أربع سنوات، يعود بعدها ليواصل مهمته المزعومة في "محاسبة العصاة"، متقمصاً دور الوكيل الحصري لله على الأرض، متذرعاً بإيمانٍ سقيم لا يعرف رحمة ولا عدلاً.

كان المعتدي باكستاني الأصل، من أصحاب السوابق. لم أعرفه يومًا، لكنه عرفني على طريقته: غريبًا آخر لا يشبهه، يستحق، في عُرفه، الطعن.

وهكذا، في بلاد يُفترض أنها واحة أمان للمنفيين والهاربين من الظلم، طُعِنتُ على عتبة داري، لا لجرم اقترفته، بل لأنني اخترت أن أؤمن كما أريد، وأعيش كما يليق بي.

عدالة مفقودة في ظل ديمقراطية مشوّهة – تجربة في استعادة الحقوق

في أعقاب التغيير السياسي الذي شهده العراق عام 2003 إثر الغزو الأميركي، ساد اعتقاد لدى شريحة واسعة من العراقيين أن مرحلة جديدة من الإنصاف ستبدأ، تعيد الاعتبار للمتضررين من النظام السابق، وتمنح ضحايا القمع والحرمان فرصة استعادة حقوقهم. وقد تَجسّد هذا الاعتقاد في صدور مجموعة من التشريعات، من أبرزها قانون إعادة المفصولين السياسيين، وقانون تعويض السجناء والشهداء.

غير أن تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع شابهُ الكثير من الخلل، نتيجة خضوعها لتفسيرات انتقائية، ونزعة طائفية واضحة في آليات التنفيذ. وقد أدى ذلك إلى استفادة فئات محددة، بعضها لم يتعرض لأذى سياسي حقيقي، وإنما استثمر تلك القوانين لتحقيق مكاسب مادية أو حزبية. في المقابل، تم تهميش العديد من المستحقين الفعليين، خصوصًا من لم يحظوا بدعم قوى سياسية نافذة أو لم تُصنف خلفياتهم العقائدية ضمن الإطار المقبول لدى صُنّاع القرار الجدد.

وبناءً على نصيحة عدد من الأصدقاء والمعارف، قررت عام 2012 التوجه إلى العراق لتقديم طلب رسمي بغرض استعادة حقوقي التقاعدية باعتباري مفصولًا سياسيًا من البنك المركزي العراقي منذ عام 1976، وذلك نتيجة مواقفي الفكرية والسياسية. أرفقت طلبي بكامل الوثائق الرسمية، الصادرة عن جهات عراقية، والتي تثبت مغادرتي العراق تحت ظروف قسرية، وتؤكد انطباق القانون عليّ بصورة واضحة.

ورغم الجهد الكبير المبذول في إعداد الملف، فوجئت أثناء مراجعتي للجنة المختصة بسلوك إداري لا يتناسب مع الحد الأدنى من الموضوعية والاحتراف. فقد كانت الموظفة المعنية باستقبال الطلبات – والتي أتذكر أن اسمها "إلهام" – تتعامل بجفاء واضح، وتُظهر قدراً من الجهل القانوني والإداري. طلبت مني معادلة شهادة البكالوريوس الصادرة عن جامعة عراقية، رغم أن هذا الطلب يتنافى مع أحكام وزارة التعليم العالي العراقية نفسها، التي لا تُخضع الشهادات الوطنية للمعادلة.

وعند استلام قرار الرفض، فوجئت بأن السبب غير المعلن هو خلفيتي السياسية والفكرية، إذ صرحت الموظفة نفسها بشكل مباشر بأن "القانون لا يشمل الشيوعيين ولا السنة"، ما يعكس منطقًا إقصائيًا خطيرًا، يُفرغ القوانين من محتواها ويُخضعها لمعايير غير قانونية.

تُبرز هذه التجربة الشخصية كيف يمكن أن تُقوّض أهداف العدالة الانتقالية حين تُدار مؤسسات الدولة بعقلية فئوية، بعيدة عن مبادئ الشفافية والعدالة، مما يُكرّس الإقصاء بدلًا من المعالجة، ويعزز شعور المواطنين بالغُبن بدلًا من المصالحة.

خاتمة

في أعقاب تلك الليلة، لم أعد كما كنت. لم تكن الطعنات وحدها ما جُرِح فيّ، بل انكسر شيء أعمق... شيء يتعلق بالثقة، بالإحساس بالأمان، بل حتى بجدوى الاحتماء بالقانون حين يخذلك الإنسان.

لكن الغريب — وهو دائمًا الغريب، حتى حين يُمنَح الجنسية — لا يملك ترف الانكسار الكامل. عليه أن يُرمّم نفسه في صمت، أن يخيط جراحه بأناة، وأن يواصل السير، متخفيًا خلف وجه لا يشبهه، كي لا يُقلق الطمأنينة الهشة للمجتمع الذي يعيش فيه.

لقد بقيت على قيد الحياة، ليس بقوة الجسد، بل بإرادة لا تزال — رغم كل شيء — تتشبث بحبل المعنى. وربما كانت تلك الليلة درسًا أخيرًا في طبيعة الغربة: أنك، حتى في أقصى درجات التكيف، ستظل مشروعَ اشتباه، مشروعَ فريسة، في عين من يرى في اختلافك تهديدًا.

وهكذا، ما بين الطعنة والندبة، بين الألم والنجاة، يُضاف سفرٌ جديد إلى أسفار الغربة... سفرٌ كُتب بمدادٍ من دمٍ لا يزال يسيل في الذاكرة